البـــاب الأول

الموجهات النظرية للدراسة

الفصل الأول :المفاهيم الأساسية وأدبيات الدراسة.

الفصـل الثـانى :اتجاهـات نظريـة حـول التخطـيط لتنميـة المجتمع المحلى .

الفصل الثالث :لجان الزكاة وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي.

المفاهيم الأساسية وأدبيات الدراسة

- تمهيـد

أولاً : المفـــــــاهيم الأساســـــــية .

ثانيـــــاً : أدبيـــــــــات الدراســـــــــة .

- خاتمــة

ـ تمهيد :

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي ، لذا فمن واجب الدارس أن يعمل على توضيح وتحديد المفاهيم التي يستخدمها أو التي تتضمنها مشكلة دراسته ، فكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل ذلك على القارئ متابعة الدراسة وإدراك معانيها وأفكارها التي يريد الدارس التعبير عنها ، كما أن الدراسات السابقة للدراسة تعتبر بمثابة مفتاح الدراسة الحالية والموجه الأول لها ، حيث إن الدارس يستمد أفكاره البحثية من خلالها ويعتمد عليها في المقام الأول في وضع خطته البحثية بعد الإطلاع على منهجية ونتائج ومقترحات الدراسات السابقة.

لذا يحاول الدارس في هذا الفصل والذي بعنوان"المفاهيم الأساسية للدراسة والدراسات السابقة" عرض وتحديد لأهم المفاهيم التي تضمنتها الدراسة الحالية وهي(التنمية المحلية – التخطيط - لجان الزكاة - الفعالية) ، ثم عرض للدراسات السابقة في صورة مجموعات حسب ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالدراسة الحالية ، وأنهى الدارس الفصل بتعليق عام على الدراسات السابقة.

أولاً: مفاهيم الدراسة:

ثمة مجموعة من المفاهيم التي تناولتها الدراسة والتي تحتاج إلى تحديد و تعريف ، ويتم عرضها فيما يلي:

(١) مفهـــوم التنميـــة المحليـــة "تنميـــة المجتمـــع المحلـــى" *Community Development.*

التنمية لغة من النماء :هي الزيادة والكثرة [١] والتنمية هي العمل على إحداث النماء ، ويتم توجيه الجهد التنموي وفقاً للمفهوم الذي تؤمن به الجماعة البشرية التي تتطلع إليه.

أما مفهوم تنمية المجتمع المحلي فقد تعددت التعريفات حوله نتيجة اختلاف الاهتمامات والمدارس الفكرية ، فيستخدم مفهوم تنمية المجتمع المحلي بطرق مختلفة باختلاف المعطيات الثقافية ، وهناك اتجاهات أربعة رئيسية لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي كالتالي :[٢]

١- تنمية المجتمع كعملية تعليمية...أي يتم من خلالها تغيير اتجاهات أفراد المجتمع المحلى التى قد تقف عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية.

٢- تنمية المجتمع كعملية تنظيمية...الهدف منها إيجاد التنسيق والتكامل بين جهود الهيئات الأهلية وأعضاء المجتمع المحلي بهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع.

٣- تنمية المجتمع بوصفها برنامجاً...ويتم ذلك عن طريق وضع وتخطيط برنامج متكامل لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم ذلك على عدة مراحل.

---

(١)جمال الدين محمد الأنصاري(ابن منظور): "لسان العرب"، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، المجلد السادس ، بدون تاريخ ، ص ٤٥٥١.

(٢) عبلة عويس الأفندي :" نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي" ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٤٥.

٤- تنمية المجتمع باعتبارها حركة...لضمان المشاركة الفعالة من أعضاء المجتمع المحلي بهدف إنماء جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية .

وهناك من يرى أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يعبر عن " العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه ، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولويات مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف ، والتعرف على الموارد الداخلية والخارجية المتصلة بهذه الحاجات والأهداف ، والقيام بالعمل إزائها ، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع "[١].

وتعرف التنمية المحلية بأنها عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم والتعرف على مشكلاتهم كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية[٢].

كما تعرف بأنها مدخل يهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود

---

(2) Murray Ross :" Community Organization" , Theory and Principles , Harper and Brothers , New York , 1955 , P 70.

نقلا عن محمد عبدالفتاح محمد :"الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م ، ص٤٤.

(٢) عبد الهادي الجوهري وآخرون: "دراسات في التنمية الاجتماعية"، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة، ١٩٨٤م ، ص ٥٠.

الحكومية وتنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد[١].

وتعرف التنمية المحلية أيضاً بأنها عمليات تكاملية تعتمد على الجهود الأهلية وتلعب القيادات الشعبية فيها دوراً مؤثراً ، كما أنها عمل لفريق كبير من الفنيين كالطبيب وناظر المدرسة و رجل الدين والاقتصاد ، كلٌ في تخصصه ومؤسسته وفي إطار من التنسيق والشمول والتوازن[٢].

وهي أيضاً موقف تحاول فيه بعض الجماعات الموجودة في نطاق محلي كإحدى المجاورات أو المجتمعات المحلية الصغيرة أن ترفع من مستوى أحوالها الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهودها الذاتية[٣].

ويمكن النظر إلى تنمية المجتمع المحلي على أنها الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشئون المجتمع المحلى[٤].

وهناك من يرى أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية تعليمية مصممة لمساعدة أهالي المجتمع المحلي على حل مشكلاتهم عن طريق اتخاذ القرارات بطريقة جماعية ، وعن طريق العمل الجماعي لتنفيذ تلك

---

(١) عبد الباسط محمد حسن: "التنمية الاجتماعية"، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ط ٧، ١٩٩٨م، ص ٨٦.

(٢) عبد الهادي الجوهري وآخرون: "مرجع سبق ذكر"، ص ٥٤.

(٣) إبراهيم عبدالرحمن رجب وآخرون: "مرجع سبق ذكر"، ص ٢٣.

(4) Arther Dunham :" The New Community Organization", Crowell , NewYork , 1970, p 140.

- نقلاً عن إبراهيم رجب وآخرون : "مرجع سبق ذكر"،ص٢٠.

القرارات بما يتضمن المشاركة الواسعة للمواطنين وتدريبهم على حل تلك المشكلات[1].

كما تعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها تلك الجهود التي تبذل من جانب المواطنين لتحقيق تغيير اجتماعي واقتصادي ، وفق القيم والأهداف الإسلامية بما يحقق التكامل الاجتماعي بين جميع سكان المجتمع[2].

وفي ضوء ما تم عرضه من تعريفات و تبعاً لاستخدام هذا المفهوم في الدراسة الراهنة يمكن تحديد المفهوم الإجرائي لتنمية المجتمع المحلي كالتالي:

- المجتمع المحلي الذي يُتخَذ كوحدة للتنمية هو المجتمع الريفي على مستوى القرية ، وفي المجتمع الحضري على مستوى الجيرة بالمدينة.
- تمول برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي بالجهود الذاتية من خلال الموارد المتاحة بالمجتمع أو التي يمكن إتاحتها عن طريق لجان الزكاة بالمجتمع المحلي.
- تهتم تنمية المجتمع المحلي بتنمية قدرات الطاقات البشرية ، وذلك بتغيير أفكار المستحقين للزكاة واتجاهاتهم السلبية نحو العمل ، وتحويل الطاقات المعطلة منهم إلى طاقة منتجة بتوفير فرص عمل لهم.
- إن مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية المحلية وخطواتها هي فيصل نجاح أو فشل جهود التنمية ، لذا يجب أن تتاح لهم فرص المشاركة في جميع أعمال لجان الزكاة.

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٤.

(٢) محمد أحمد عبد الهادي: "مرجع سبق ذكر"، ص ٥٧٦.

- تتحقق من خلال عمليات التنمية اكتشاف وتنمية قيادات مجتمعية محلية بجانب العائد المادي الملموس.

- يقوم بتوجيه العمل وتقديم المساندة الفنية المطلوبة لإقامة البرامج والمشروعات التنموية ، أخصائي اجتماعي تنموي كعضو من أعضاء لجنة الزكاة(حتى يكون للخدمة الاجتماعية دور فعال ومسئولية محددة تجاه التنمية).

- ينتج عن التنمية المحلية مجموعة من البرامج والمشروعات المرتبطة بتحسين نوعية حياة الإنسان مثل التعليم والصحة والإسكان المناسب والعمل الملائم لقدرته وكذلك توفير الأمن والتأمين الاجتماعي والتدريب المهني....

(٢) مفهوم التخطيط : Planning

يعرف التخطيط فى قاموس الخدمة الاجتماعية بأنه: المحاولات الواعية لحل المشاكل والتحكم فى وجهة سير أحداث المستقبل بالتنبؤ والتفكير المنظم والدراسة وممارسة التفضيل القيمى فى الاختيار بين البدائل للعمل أو النشاط[1].

أما التخطيط الاجتماعي فيعرف بأنه "عمليات إعداد مجموعة من القرارات للعمل فى المستقبل ، موجهة لتحقيق مساندة وتعزيز الوظيفة الاجتماعية سواء كان بتغير بناء العلاقات بين الناس أو تقديم المساندة أو المساعدة المادية الملموسة التى تعين الفرد على التكيف مع أو التغلب على

---

(١)أحمد شفيق السكري : "قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،٢٠٠٠م ، ص٣٧٨.

المشكلات الاجتماعية"[1].

ويعرفه البعض بأنه "عملية اجتماعية مستمرة تتناولها جماعات أو قيادات شعبية يعاون فيها مهنيين متخصصون ، وتتضمن دراسة ورؤية وتدبير وخبرة وتفكير لتعبئة موارد المجتمع البشرية و المعنوية لتحقيق أهدافه"[2].

كما أنه يعرف بأنه عمليات تغير اجتماعي مقصودة ، ووسيلة فعالة لنقل المجتمع من صورة معينة إلى صورة أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة غير المتعارضة بحيث لو نفذت جميعها لقادتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة وفى المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة ، مع حسن الأداء[3].

ويعرفه آخرون بأنه "عملية تغير اجتماعي مقصودة وتتضمن الاستخدام الواعي للموارد والإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق هذا التغير الذى يجب أن يشترك فى إحداثه أفراد الشعب وقادته بالاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين بهدف نقل المجتمع من وضع اجتماعي معين إلى أخر أفضل منه عن طريق الوصول إلى قرارات تخطيطية موضوعية مناسبة"[4].

---

(١)المرجع السابق : ص٣٧٩.

(٢)أحمد كمال أحمد: "التخطيط الاجتماعي"، الجهاز المركزي للكتب الجامعية المدرسية ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص٥٠.

(٣)المرجع السابق : ص٥١.

(٤) عبد العزيز عبدالله مختار: "التخطيط لتنمية المجتمع" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥م ، ص٣٥.

كما يعرف بأنه "أسلوب تنظيمى يمكن المجتمعات على مستوياتها المختلفة من تحقيق أهدافها خلال فترة معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئتها وتحريكها نحو تحقيق هذه الأهداف"[١].

كما يعرف أيضاً بأنه "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب و قادتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في أقل وقت ممكن وفي ضوء الأيديولوجية والحقائق العلمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب" [٢].

ويعرف التخطيط التنموي بأنه "عملية مستمرة ومركبة لاتخاذ مجموعة من القرارات المصممة لإحداث سلسلة واسعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية خلال فترة زمنية محددة ، تهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من تحسين أحوالهم والتكيف مع الظروف المتغيرة والمشاركة في أنشطة التنمية"[٣].

ويعرف تخطيط المشروعات التنموية: بأنه عملية مقصودة لاتخاذ قرارات علمية تسهم فى اختيار أفضل المشروعات الممكنة لإشباع الاحتياجات أو المساهمة فى مواجهة المشكلات باستخدام أفضل الوسائل

---

(١) نبيل محمد صادق: "طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية" مدخل إسلامي ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ١٣٤.

(٢) الفاروق إبراهيم بسيوني: "مرجع سبق ذكره " ، ص ٢٨.

(٣) الفاروق زكي يونس: "التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث" ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، ١٩٩٠م ، ص ٢٢.

لاستثمار الموارد والإمكانيات المتاحة أو التى يمكن إتاحتها لتحقيق الأهداف فى ضوء المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على التنفيذ[1].

وفى إطار هذه الدراسة يمكن تعريف التخطيط إجرائيا بأنه:

١- أسلوب علمى يستخدم فى تصميم المشروعات التنموية لصالح مستحقي الزكاة.

٢- يتضمن مجموعة من العلميات المتكاملة والمتفاعلة.

٣- يهدف إلى استثمار الإمكانات والموارد المتاحة بلجان الزكاة في فترة زمنية محددة لسد احتياجات المستحقين.

٤- يتم ذلك فى ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

(٣) مفهوم لجان الزكاة: Zakat Committees

يبدأ الدارس بعرض مفهوم لجان الزكاة بتعريف المقصود باللجنة ، ثم تعريف الزكاة ، وأخيراً التوصل إلى مفهوم لجنة الزكاة.

(أ) تعريف اللجنة: Committees

مصطلح اللجنة ورد في مجمع اللغة العربية بمعني جماعة يتجمعون لأمر يرضونه أو جماعة يوكل إليها فحص أمر وإنجاز عمل[2].

واللجنة مجموعة من الأفراد تعين أو تنتخب لبحث وإصدار قرارات أو

---

(١) ماهر أبو المعاطى علي: "تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية" ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض ،٢٠١٢ م ، ص ١٣١.

(٢) مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط"، دار المعارف ، القاهرة ، الجزء الثالث ، ١٩٨٥م، ص٧١٤.

توصيات في الموضوعات التي تحال إليها ، ويتوقف ذلك على نوع اللجنة[1].

وتعرف اللجنة على أنها جماعة من الناس محدودة العدد يتم اختيار أعضائها عن طريق التعيين أو الانتخاب من جماعة أعلى ، وتتحمل هذه الجماعة المسئولية المشتركة نحو البحث والنقاش وإصدار القرارات التنفيذية ، أو التصديق عليها ، أو غير ذلك من أنواع النشاط حسب الدور الذي أسند إلى هذه الجماعة[2].

كما تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية اللجنة بأنها " جماعة يجتمعون وجهاً لوجه للتوصل لقرارات معبرة عن أراء الأعضاء"[3].

كما تعرف اللجنة على أنها:[4].

أ- مجموعة من الأشخاص يكلفون بإنجاز مهمة أو بعض المهام الخاصة وذلك بقصد تبسيط الإجراءات وأبعادها عن التعقيد.

ب- غالباً ما تضاف إلى كلمة "لجنة" صفة تحدد المهمة التي من أجلها تفرعت عن النظام الأكبر ، فيقال مثلاً اللجنة التشريعية للإشارة إلى اللجنة التي تتفرع عن مجلس الشعب أو النواب للقيام بدراسة اقتراحات القوانين ، ويقال لجنة الزكاة للإشارة إلى اللجنة التي تتولى جباية وصرف أموال الزكاة على المستحقين ..وهكذا.

---

(١) أحمد زكي بدوي: "مرجع سبق ذكره" ، ص٧١.

(٢) الفاروق زكي يونس: "الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي" ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص٣٠٤.

(3) Adam Kuper and Essence: "The Social Science encyclopedia", Kegan Paul, London, 1986, P:1261.

(٤) إبراهيم مدكور: "معجم العلوم الاجتماعية"، الشبكة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٥م ، ص٤٩٥.

وقد تكون الصفة لوصف نوع العمل الذي تقوم به اللجنة فيقال "لجان التصالح" ، "لجان التفاوض" ، "لجان الزكاة".

جـ- وقد تنقسم اللجنة إلى لجان فرعية Subcommittees مثل لجنة الفقراء ولجنة المساكين..... والمتفرعين من لجنة الزكاة.

(ب): تعريف الزكاة: *Zakat*

- معنى الزكاة في اللغة: أصلها من الزيادة ، فالزكاة هي الزيادة والنماء[١] ومصدرها زكا الشئ: إذا نما وزاد ، وزكا فلان ، إذا صلح، فهي ترد أيضاً بمعنى التطهير[٢].

فالزكاة هي البركة ، والنماء ، والطهارة ، والصلاح[٣].

وقد استعملت بهذه المعاني جميعاً في القرآن والحديث[٤] ، ومن قوله تعالى "قد أفلح من زكاها" أي أفلح من زكى نفسه بطاعة الله عزوجل ، فطهرها من الذنوب.

وكذلك في قوله تعالى ﴿ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾ ﴾

(الكهف:الآية٨١) أي خيراً منه صلاحاً وديناً وطهارة.

---

(١) أحمد الشرباصي: "المعجم الاقتصادي الإسلامي" ، دار الجيل ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص٢٠٩.

(٢) محمد بن صالح العثيمين: "الجامع لفتاوي الزكاة"، دار البيان العربي ، الأزهر ، القاهرة، ٢٠٠٦م ، ص٧.

(٣) مجمع اللغة العربية: " مرجع سبق ذكر" ، ص٣٩٦.

(٤) جمال الدين محمد الأنصاري(ابن منظور): "مرجع سبق ذكر"، المجلد التاسع عشر، ص ٧٧.

- أما الزكاة في الاصطلاح:

فهي حق واجب ، في مال خاص لطائفة مخصوصة ، في وقت مخصوص[1]، فالزكاة فريضة دينية ملزمة ، وهي حق الله المعلوم في مال المسلم ، يفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة النامية ، والمقابلة للنماء، التي حال عليها الحول القمري ، وتقع داخل النصاب المحدد ، وتجب في الجزء الأكبر منها .

فالزكاة تطلق إذن على الحصة المقررة من المال التي فرضها الله للمستحقين وهي بهذا المعنى تصدق على الفعل الذي هو الإخراج ، كما أنها تصدق على العين ، أي على ذات المال المتصدق به ، ويسمى زكاة لأنه يزكي بقيمة المال ، ويكون سبباً في حمايته من الآفات بإذن الله.

ويمكن تحديد مفهوم الزكاة كما يلي:-

أ- الزكاة ركن أساسي من أركان الإسلام الخمسة ، فرضها الله ﷻ بكتابه وسنة رسوله ﷺ وإجماع أئمته ، ولقد شرعت في السنة الثانية للهجرة ، وهي الركن الثالث.[2]

ب- تجب الزكاة على المسلم الحر المالك للنصاب ، من أي نوع من أنواع الأموال التي تجب فيه الزكاة.

---

(١) السيد محمد رشيد :"المغنى "، المجلد الثاني ، دار المنار، القاهرة ، ١٣٦٧ هـ ، ص٥٧٣.

(٢) فياض عبدالمنعم و مصطفى عبدالله: "الدليل المعاصر لأموال الزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة ، ٢٠١٣، ص١١.

ج- مصارف الزكاة ثمانية حصرها الله في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠ ﴾ (التوبة:الآية٦٠)

د- أجاز بعض العلماء المحدثين إمكانية توجيه بعض مصارفه لوجوه الخير، غير تلك الفئات الواردة في آية الصدقات في القرآن الكريم ، كما يمكن إنفاقها على مصارف دون أخرى لدواعي معينة.(١)

هـ- الدولة هي المسئولة عن جباية الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، مع وجود اجتهادات تجيز قيام هيئات خاصة بتلك المهمة تحت إشراف ورقابة الدولة.(٢)

و- الزكاة محلية الطابع (إيرادات و إنفاق) مع جواز انتقالها إلى مستويات أخرى من المجتمع تحت شروط وضوابط معينة .

ز- رغب الله وأمر بإيتاء الزكاة حيث قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣ ﴾ التوبة: ١٠٣ (التوبة:الآية١٠٣) ، كما رهب من منعها في قوله عز وجل ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۡۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١٨٠ ﴾ آل عمران: ١٨٠

---

(١) صلاح محمد سامي : "مرجع سبق ذكره"، ص١٨.

(٢) يوسف إبراهيم يوسف:"النفقات العامة في الإسلام "، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة، ١٩٨٠م ، ص١٧٠.

ح- الزكاة من الفرائض التي أجمعت عليها الأمة ، واشتهرت شهرة جعلتها من ضروريات الدين ، بحيث لو أنكر أحد وجوبها ، خرج عن الإسلام ، وقتل كفراً ، إلا إذا كان حديث العهد بالإسلام فإنه يعذَر لجهله بأحكامها.(١)

ط- الحكمة من تشريع الزكاة هي الحفاظ على المجتمع المسلم ، لأن فيها إعانة للضعفاء وذوي الحاجات الذين هم من أبناء المجتمع ، فهي بذلك عاملاً مهماً من عوامل التكافل الاجتماعي حيث يعطف الغني على الفقير فتسود روح المحبة والتعاون بين جميع فئات المجتمع.(٢)

ونخلص من استعراض المعنى اللغوي والاصطلاحي للزكاة إلى الأتي:

- أن تعريف الزكاة لغةً واصطلاحاً مرتبط بالنماء ، فإخراجها تنمية للمال الذي تخرج منه وتنمية لنفس المزكي ، فضلاً عن تنميتها للفقير مادياً ونفسياً.

- أن مفهوم الزكاة مرتبط بالتطهير، فإخراجها تطهير للمال الذي تخرج منه ، ولنفس المزكي من داء الشح.

- ورد ذكر الزكاة مرتبطاً بالصلاة في أغلب الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، كما أن فريضة الزكاة إحدى الدعائم الأساسية التي لا تصلح بدونها العقيدة الإسلامية.

---

(١) السيد سابق : "فقه السنة "، المجلد الأول ، الفتح للإعلام العربي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٩م ، ص٣٩٣.

(٢) فياض عبدالمنعم و مصطفى عبدالله: "مرجع سبق ذكره" ، ص ١٤.

- الزكاة هي حق الله في المال ، ولكن لا يقتصر أثرها على العلاقة بين العبد وربه كالصلاة وإنما تمتد إلى مجتمع المسلمين.
- الزكاة ليست وقفاً على الأغنياء دون غيرهم ، إنما يشترك فيها الجميع لإحداث التكافل الاجتماعي بين المسلمين.

أما لجنة الزكاة فيمكن تعريفها إجرائياً على النحو التالي:

١- أنها تنظيم منبثق من قطاع التكامل الاجتماعي ببنك ناصر الاجتماعي.

٢- يضم هذا التنظيم أعضاء يتم اختيارهم وفق الشروط التي وضعها البنك.

٣- تعمل اللجنة في إطار لائحة معدة من قبل البنك.

٤- تقوم اللجنة بجمع الزكاة وتوزيعها وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.

٥- يتولى البنك الإشراف على أعمال لجان الزكاة ومعاونتها في أداء وظائفها.

(٤): مفهوم الفعالية Effectiveness

- الفعالية في اللغة أصلها يأتي من فعل فعلاً وافتعل الشئ أي ابتدعه والاسم منه الفعل[١].
- الفعالية في اللغة الانجليزية تشير إلى شئ فعال أو مؤثر أو نافذ المفعول[٢].

---

(١) لويس معلوم: "المنجد في اللغة والأدب والعلوم"، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٦م ، ص٦٣١.

(٢) منير البعلبكي:" المورد"، قاموس انجليزي عربي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص٣٠٤.

- ويعرفها قاموس علم الاجتماع "بالكفاءة والفعالية التي يوصف بها فعل معين واستخدام أكثر الوسائل قدرة على تحقيق هدف ما"[١].

- ويعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية على "أنها الدرجة المبتغاة لإنجاز الأهداف ، أو العائد المرغوب لمشروع ما ، وفي محيط الخدمة الاجتماعية تشير الفعالية إلى القدرة على مساعدة العميل على إنجاز الأهداف الخاصة بالتدخل المهني في فترة زمنية محدده"[٢].

- كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها "الإطار النظري الذي تتحقق من خلاله الأهداف المحددة مسبقاً وذلك نتيجة لجهود مهنية مبذولة"[٣].

- ويرى البعض أن "الفعالية في تخطيط الخدمات الاجتماعية هي الدرجة التي يتم بها إنجاز الأهداف المنشودة أو نتائج المشروع"[٤].

وفي ضوء ما عرض من مفاهيم للفعالية ، يمكن تحديد مفهوم الفعالية من منظور الدراسة الحالية على النحو التالي:

- مدى قدرة لجان الزكاة على تحقيق الأهداف التنموية المرجوة داخل المجتمع المحلى.

- معدل أداء العاملين باللجنة (أعضاء اللجنة) بما يتلاءم والمهام الموكلة

---

(١) محمد عاطف غيث: "قاموس علم الاجتماع"، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص١٥٣.

(2) Robert Barker: "Dictionary of Social Work", N.A. S.W , New York , 1987, P 47.

(٣) أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ص١٥٣.

(٤) أحمد شفيق السكري: "مرجع سبق ذكر"، ص١٦٩.

لهم.

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للجنة الزكاة.
- القدرة على ابتكار وسائل جديدة لزيادة موارد اللجان.
- مدى الاستفادة من نظم معلوماتية حديثة ودقيقة تعين اللجان على تنفيذ مهامها.

ثانياً : أدبيات الدراسة:

المجموعة الأولى:

هي تلك الدراسات التي ترتبط بموضوع الدراسة بصورة مباشرة، حيث تركز على الزكاة بشكل عام وارتباطها بتنمية المجتمع المحلي ، ومن هذه الدراسات:

١- دراسة (محمد عبدالعزيز ، ١٩٨٧م)[1].

وعنوانها "الزكاة والتنمية الريفية في ماليزيا":

وركزت هذه الدراسة على ممارسة الزكاة بين الفلاحين في ماليزيا ، وهي دراسة تحليلية لأخلاق ومفاهيم النمو وتوزيع الدخل والثروة في الإسلام وممارستها في مجتمع مسلم معاصر ، حيث أقرت الدراسة بأن الزكاة تهدف إلى تطهير وتنقية الروح والممتلكات ، فهي تثبت روح الحب والتعاون بين الفلاحين في ماليزيا خاصةً (مزارعي الأرز وهم أفقر فئة في ماليزيا) وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها:

- أن الزكاة تركز على البعد الأخلاقي للتنمية حيث إنها تثبت روح

(1) Mohammed Abdel Aziz: "Zakat and rewal development in Malaysia", Ph. D , Temple University , Pennsy lraniel , United stated , 1987.

الحب والتعاون.

- أن الزكاة تحقق التوازن والعدل في المجتمع الريفي الماليزي حيث إنها تقلص التفاوت بين الأفراد في الدخول.
- تستطيع الزكاة أن تقدم حلولاً واقعية للتخفيف من حدة الفقر لدي الفلاحين.

ومن خلال عرض الدراسة السابقة يتضح أهمية الزكاة كنموذج إسلامي في تنمية المجتمعات الريفية الفقيرة ، حيث إنها تقدم حلولاً ناجحة للتخفيف من حدة الفقر وتعمل على نشر العدل والمساواة بين فئات المجتمع الواحد مما ينتج عنه من محبة وتعاون وإخاء فيتماسك المجتمع ويصبح أكثر قدرة على إحداث التنمية ، وهذا يتفق وما تهدف إليه الدراسة الراهنة بل وتعد مبرراً قوياً لإتمام الدراسة الحالية إلا أنه يمكن القول بأن الدراسة الراهنة تختلف عنها في الجوانب التالية:

- أن الدراسة السابقة حاولت إبراز الأثر الإيجابي لتطبيق الزكاة في المجتمعات الفقيرة في ماليزيا ، في حين أن الدراسة الراهنة تنطلق إيماناً وتسليماً بالدور التنموي والأثر الطيب لتطبيق الزكاة في المجتمعات الإسلامية بعامة ، ولذلك فهي تحاول تفعيل هذا الدور بأقصى قدر ممكن من خلال تطبيق المنهج العلمي المبني على تقصي الحقائق وإحكام العقل لوضع تصور ورؤية مستقبلية لهذه اللجان الزكاوية.

٢- دراسة (علاء حجازي ، ٢٠٠٤م)[١].

وعنوانها "تقويم البناء التنظيمي لمؤسسات الزكاة ودورها في تنمية

---

(١) علاء رشدي حجازي : "مرجع سبق ذكر".

المجتمع المحلي".

وأجريت هذه الدراسة على لجنة زكاة قرية الورق التابعة لمركز سيدي سالم بمحافظة كفر الشيخ عام ٢٠٠٤م.

وتستهدف هذه الدراسة تقييم وضع لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي ، للتعرف على مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة لها ، ومدى مناسبة هذه الأهداف لحاجات أفراد المجتمع ، ومدى إسهامها من خلال ما تقدمه من خدمات وبرامج في رفع مستوى معيشة الأفراد ، والتعرف أيضاً على مدى قدرة اللجنة في استغلال الموارد المتاحة لديها لإقامة مشروعات تنموية لصالح المجتمع المحلي.

- وتقع هذه الدراسة ضمن الدراسات التقويمية والتي استخدمت منهج دراسة الحالة، والتي طبقت على ٢٠ فرداً من القائمين على العمل داخل لجنة الزكاة بقرية الورق وعينة من المستفيدين مستخدمة استمارة استبانة و استبار.
- وتمثلت فرضيات الدراسة في فرضية رئيسة مفادها:

❖أن هناك علاقة ارتباطية بين تحقيق اللجان لأهدافها ودروها في تنمية المجتمع المحلي.

- وانتهت هذه الدراسة إلى أن مؤسسة الزكاة تعمل في نطاق ضيق من خلال جمع الزكاة وتوزيعها على الأفراد دون النظر إلى الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات بالمجتمع المحلي ، حيث إنها تركز على المشكلات الفردية وتغفل القضايا المجتمعية.

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج كان أهمها:

- أن لجنة الزكاة تقدم مساعدات مادية فقط للمستحقين.
- عدم قيام اللجنة بمشروعات تنموية تسهم في رفع مستوى معيشة المجتمع المحلي.
- انتشار المحسوبية في تقديم المساعدات وتفشي الصراع بين أعضاء اللجنة.
- عدم وجود رضا بالشكل المطلوب لدى الناس عن أعمال اللجنة.

كما اقترحت الدراسة ضرورة توجيه بعض من أموال الزكاة لاستثمارها في مشروعات تعود على المجتمع بالنفع بشكل عام.

- ومن خلال الطرح السابق يتضح أن هناك صعوبات عدة تحول دون قدرة لجنة الزكاة على إتمام دورها التنموي تجاه مجتمعها المحلي ، وقد يرجع هذا للوائح المنظمة لعمل اللجنة أو القائمين على العمل بها أو أفراد المجتمع المحلي المحيط باللجنة أو للبرامج والخدمات المقدمة من اللجنة ، لذلك أصبح للدراسة التي نحن بصددها أهمية ومبرر قوي ، حيث إنها تهدف إلى تقديم رؤية مستقبلية مبنية على التخطيط والأسلوب العلمي لتفعيل دور هذه اللجان بحيث تصبح أكثر قدرة على إتمام دورها التنموي داخل المجتمع المحلي.
- كما أن الدراسة السابقة أفادت الدارس ، حيث أصبحت الرؤية أكثر وضوحاً للصعوبات التي تواجه لجان الزكاة من خلال إظهارها لجوانب القصور بشكل جلي يتيح الفرصة أمام الدارس أن يتعرف بشكل أدق

على أحوال لجان الزكاة في المجتمع المصري.

- ومن هنا يتضح وجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية من حيث الهدف ، حيث إن الدراسة السابقة استهدفت رصد الدور الفعلي للجنة الزكاة بالمجتمع المحلي ، في حين أن الدراسة الراهنة تستهدف تفعيل هذا الدور لإحداث تنمية محلية بالمجتمع المصري.

٣- دراسة (صلاح سامي ، ٢٠٠٦م)[١].

وعنوانها "فعالية كفاءة لجان الزكاة في تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المتخلفة".

- أجريت هذه الدراسة على (٦) لجان للزكاة بالمناطق الحضرية المتخلفة بحي حلوان جنوب القاهرة عام ٢٠٠٦.

- استهدف هذه الدراسة قياس فعالية وكفاءة لجان الزكاة في تحقيق التنمية المحلية ، مع تحديد المعوقات التي تعوق اللجان عن أداء دورها التنموي.

- وانتمت هذه الدراسة إلى الدراسات التقويمية ، والتي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وبالعينة ، مستخدمة في ذلك مقياسين لقياس فعالية وكفاءة لجان الزكاة في تحقيق التنمية المحلية كأدوات رئيسية لجمع المعلومات والبيانات بتطبيق تلك المقاييس على (٥١) مسئولاً باللجان المستهدفة ، وعينة من المستفيدين عددها (٢٥) مفردة.

- وتمثلت فرضيات الدراسة في فرضيتين هما:

١- من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين فعالية لجان الزكاة وإمكانية

---

(١) صلاح محمد سامي : "مرجع سبق ذكره" .

تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المختلفة.

٢- من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين كفاءة لجان الزكاة وإمكانية تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المختلفة.

- وانتهت هذه الدراسة إلى أن مستوى فعالية وكفاءة لجان الزكاة متوسطة في تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المختلفة.

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج كان من أهمها:

❖ أن اللجان الزكاوية ساعدت على تحقيق التنمية بشقيها المعنوي والمادي المتمثل في إقامة بعض المشروعات التي تحقق الرعاية الاجتماعية في المجتمع مثل (بناء مستشفى- إقامة حدائق- تدريب بعض الأفراد على حرف يدوية...).

❖ عدم وجود تنسيق بين لجان الزكاة وبعضها ، وبينها وبين الأجهزة التنفيذية ، وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني وكذلك بينها وبين بنك ناصر الاجتماعي.

❖ قلة خبرة القائمين على اللجان سواءً العملية أو العلمية حيث إن معظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة وليس لديهم خبرة في كيفية إقامة المشروعات التنموية.

- كما قدمت الدراسة السابقة مجموعة من المقترحات كان أهمها:

❖ ضرورة دعم لجان الزكاة العاملة في مجال التنمية من قبل أجهزة الدولة المختلفة.

❖ ضرورة الاستعانة بالشباب والنساء في تلك اللجان للاستفادة من إمكاناتهم.

❖ ضرورة الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال التنمية لمعاونة اللجنة على أداء دورها التنموي.

❖ أن تكون أهداف اللجنة مرتبطة باحتياجات ومشكلات المجتمع لتحقيق التنمية المرجوة.

- ومن هنا جاءت نتائج الدراسة السابقة لتؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه لجنة الزكاة داخل المجتمعات المحلية ، وهذا يتفق تماماً والدراسة الراهنة التي تسعى إلى تفعيل هذا الدور بشكل أكثر فعالية من خلال تضافر العلوم والمهن المهتمة بالتنمية مثل الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي ، لوضع تصور مقترح يبنى على دراسة علمية للواقع الفعلي يهدف لزيادة فعالية لجان الزكاة من خلال إزالة كل العقبات والصعوبات التي تحول دون قيامها بدورها التنموي.

- كما أن الدراسة السابقة أفادت الدارس من خلال ما قدمته من مقترحات هامة قد تفيد الدراسة الراهنة ، وكان أهمها ضرورة إدماج الشباب والنساء في أعمال لجان الزكاة للاستفادة من جميع إمكانات المجتمع المحلي خاصة طاقات الشباب ، وكذلك ضرورة دمج الخبراء داخل فريق العمل في لجان الزكاة خاصة المتخصصين في التنمية بحيث توجه اللجنة لإقامة المشروعات التنموية الأكثر إلحاحاً للمجتمع والمتوقع نجاحها بشكل كبير ، كذلك أفادت هذه الدراسة الدارس في صياغة مفاهيم الدراسة الحالية وكذلك في بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

- وعلى الرغم من مدى التقارب بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية إلا

أن هناك فارق بين الدراستين حيث إن الأولى سعت إلى قياس مدى كفاءة وفعالية لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، في حين أن الدراسة الراهنة تسعى لوضع تصور مقترح لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر التخطيط الاجتماعي.

٤- دراسة (عماد الدين عبد الحي شلبي ، ٢٠٠٩م)[١].

وعنوانها "نحو دور تخطيطي للجان الزكاة في مواجهة بعض مشكلات الفقر"

أجريت هذه الدراسة على مجالس إدارات لجان الزكاة في الوحدات المحلية الريفية الست التابعة لمركز السنطة بمحافظة الغربية.

واستهدفت هذه الدراسة الكشف عن دور لجان الزكاة في مواجهة بعض المشكلات الناجمة عن الفقر في الريف وتحديد أهم الصعوبات التي تحول دون إتمام هذا الدور وصولاً لدور تخطيطي مقترح لهذه اللجان.

واندرجت هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية ، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل لأعضاء ستة لجان للزكاة وعددهم (٧٥) مفردة ، وعن طريق العينة لعدد (٧) خبراء مستخدمةً استمارة استبار ودليل مقابلة كأدوات لجمع البيانات المطلوبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتي كانت كالتالي:

١- ما دور لجان الزكاة في مواجهة بعض المشكلات الناجمة عن

---

(١) عماد الدين عبد الحي شلبي :" نحو دور تخطيطي للجان الزكاة في مواجهة بعض مشكلات الفقر في الريف" ، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السادس والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠٠٩، ص ٢٠٥٧.

الفقراء؟

٢- ما الصعوبات التي تواجه دور لجان الزكاة في مواجهة بعض المشكلات الناجمة عن الفقر في الريف؟

٣- ما الدور التخطيطي المقترح للجان الزكاة في مواجهة بعض المشكلات الناجمة عن الفقر في الريف؟

وانتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة كان أهمها:

١- الدور كان في شكل مساعدات شهرية للأسرة الفقيرة وبعض المواد الغذائية في شهر رمضان ، وبعض مساعدات الدفعة الواحدة لأصحاب الأمراض المزمنة.

٢- عدم وجود إمكانية لإقراض بعض العاطلين من الفقراء لإقامة مشروعات صغيرة تساعد على تحسين دخل الأسرة ، وقد يرجع ذلك إلى قلة إمكانات لجنة الزكاة.

٣- لا يوجد تنسيق بين بيوت المال (لجان الزكاة) في المنطقة الجغرافية الواحدة مع بعضها البعض.

٤- الازدواجية في تقديم الخدمات والمساعدات للفقراء وعدم إقبال القادرين على التبرع مادياً وعينياً للجان الزكاة.

- هذا ويتضح من الدراسة السابقة أنها ركزت على المشكلات المرتبطة بالفقر كمشكلات اقتصادية بصفة خاصة ودور لجان الزكاة في الحد منها ، الأمر الذي يختلف عن موضوع الدراسة الراهنة والتي اهتمت بإلقاء الضوء على دور لجان الزكاة في إحداث تنمية محلية

داخل المجتمعات المحدودة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، أي زيادة الدخل مع الاهتمام بتنمية القدرات وتعديل الاتجاهات والسلوكيات.

- إلا أن الدراسة السابقة أفادت الدارس من حيث إظهار جوانب القصور والصعوبات التي تواجه لجان الزكاة في إتمام دورها داخل المجتمع الريفي والتي منها إغفالها لدورها التنموي داخل المجتمع المحلي والتركيز على المساعدات المادية فقط وكذلك عدم اعتمادها على التخطيط كأسلوب علمي في إدارة أعمالها ، قلة خبرة القائمين عليها مما ينتج عنه هروب الممولين وضعف مصادر التمويل للجان الزكاة... وما غير ذلك ، فكل هذه السلبيات أعطت الدارس رؤية أوضح لإمكانية تفعيل لجان الزكاة حتى تقوم بدورها التنموي داخل المجتمع المحلي على أكمل وجه.

المجموعة الثانية:

وهي تلك الدراسات التي ترتبط بموضوع الدراسة بصورة غير مباشرة، حيث تركز على الدين الإسلامي بنظمه وقيمه وارتباطه بتنمية المجتمع المحلي، ومن هذه الدراسات:

١- دراسة (مسعد الفاروق ، ١٩٨٠م)[١].

وعنوانها (جمعية المسجد كجهاز لتنمية المجتمع المحلي)

- والتي استهدفت الكشف عن العلاقة بين جمعية المسجد كجهاز لتنمية المجتمع، وتنمية المجتمع المحلي ، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات تشمل الوعي الديني والخدمات التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك تحديد المعوقات التي تحول دون

---

(١) مسعد الفاروق حمودة: "مرجع سبق ذكر" .

إتمام دور المسجد التنموي.

- واندرجت هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة ، التي اتخذت منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي كوسيلة للحصول على المادة العلمية باستخدام الاستبانة والاستبار لكل من المصلين في مسجد سيدي جابر وسيدي بشر محل الدراسة ، وكذلك أيضاً مجلس إدارة جمعية كل مسجد منها ، وذلك بهدف وصف وتحليل مقارنة للعلاقة بين جمعية كل مسجد منهما وتنمية المجتمع المحلي ، ومحاولة تحديد أوجه الشبه والاختلاف بينهما في تأدية رسالتها ، وكذلك رصد المعوقات التي تعوق عمل كلً منها في كل مجتمع محلي على حده.

- وتمثلت فرضيات الدراسة في الفرضيتين التاليتين:

❖ كلما ارتبطت مساهمات أفراد المجتمع المحلي في مشروعات وبرامج تنمية المجتمع بالدوافع والقيم الدينية ، كلما كان ذلك دافعاً لها على الاستمرار والنجاح.

❖ كلما قامت جمعية المسجد على أساس تحقيق عناصر وعمليات النسق الاجتماعي كلما أدى ذلك إلى نجاحها.

- وانتهت هذه الدراسة إلى أن الدين يلعب دوراً هاماً في حياة الإنسان وحثه على تنمية مجتمعه.

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج كان أهمها:

١- أن الدين الإسلامي يحث ويبث روح الانتماء لدى الأفراد لمجتمعهم المحلي مما يدفعهم نحو العمل على تحسين أوضاع ذلك المجتمع وتنميته.

٢- كما أوضحت النتائج أن الدافع الديني هو العامل الرئيسي وراء تبرعات سكان المجتمع المحلي ومشاركتهم في برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.

٣- كما أشارت النتائج إلى أن اعتماد أعضاء مجلس الإدارة بجمعية المسجد محل الدراسة على الأسلوب العلمي (التخطيط الاجتماعي) في تناول المشروعات التنموية ، كان له أثر كبير في نجاح واستمرارية المشروعات المقامة.

- هذا وتعتبر الدراسة السابقة من الدراسات الأقرب للدراسة الحالية ، حيث إنها تركز على إبراز دور جمعية المسجد كجهاز ديني تنموي يعمل لتنمية المجتمع المحلي منطلقاً من مبادئ وقيم إسلامية ، فحين أن الدراسة الراهنة تركز أيضاً على دور لجنة الزكاة كجهاز ديني تنموي أيضاً يعمل على تنمية المجتمع المحلي منطلقاً من أسس ومبادئ إسلامية ، فالصلاة والزكاة جاءوا مقترنين ببعضهما البعض في العديد من المواضع القرآنية لتبين مدى وضرورة ملازمتهم لبعضهم البعض.

- إلا أنه يمكن القول بأن الدراسة الراهنة تختلف عن الدراسة السابقة في الجوانب التالية:

١- الدراسة السابقة تركز على دور جمعية المسجد في تنمية المجتمع المحلي ، أما الدراسة الراهنة فهي تركز على دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

٢- الدراسة السابقة حاولت رصد الواقع الفعلي لجمعية المسجد من خلال عقد مقارنة بين جمعيتين للمسجدين في مجتمعين محليين للتعرف على الدور ومعوقاته ، في حين أن الدراسة الحالية تحاول تفعيل دور

لجان الزكاة من خلال وضع رؤية مستقبلية لهذه اللجان.

- وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين الدراسة السابقة والراهنة إلا أن الدارس قد أستفاد من الدراسة السابقة من خلال الإطلاع على نتائجها ومقترحاتها وذلك للتأكد من صحة ما قد تسفر عنه الدراسة الحالية.

٢- دراسة (أحمد بشير ، ١٩٨٨م)[١].

وعنوانها "القيم الدينية كمتغير في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي"

وأجريت هذه الدراسة على جيرة حضرية مستحدثة وهي جيرة مساكن الجمهورية بمساكن إحلال عين شمس بمحافظة القاهرة، عام ١٩٨٨م،

واستهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة دور القيم الدينية وتأثيرها على جهود التخطيط لتنمية المجتمع من خلال جمعية تنمية المجتمع المحلي باعتبارها إحدى الأجهزة التي تعمل في مجال التنمية المحلية.

واندرجت هذه الدراسة تحت الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف اختبار الفرضيات ، واتبعت الدراسة الراهنة المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل والعينة كمنهج علمي للحصول على المعلومات المطلوبة ، مستخدمة مجموعة من الأدوات مثل المقابلة والاستبار والملاحظة.

وتمثلت فرضيات الدراسة في الفرضية الرئيسية والتي مفادها:

- كلما قامت جهود التخطيط لتنمية المجتمع المحلي على أساس من القيم الدينية أدى ذلك إلى نجاح واستمرار هذه الجهود ، وما تسفر عنه من خطط وبرامج ومشروعات.

---

(١) أحمد يوسف بشير: "مرجع سبق ذكر".

وانتهت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين تبني القيم الدينية المرتبطة بالتنمية ، واتجاه الأهالي نحو المشاركة في جهود التخطيط لتنمية المجتمع المحلي.

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج كان أهمها :

١- كشفت الدراسة عن أن الدوافع الدينية كانت هي الأساس في مشاركة الأهالي في جهود تنمية المجتمع المحلي.

٢- المدخل الديني له أثر كبير في إقناع سكان الجيرة بالاشتراك في جهود وبرامج التنمية التي تقوم بها جمعية تنمية المجتمع.

٣- كشفت الدراسة عن عدم وضوح المعنى العلمي للتخطيط للتنمية في أذهان جميع أعضاء مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع.

❖ هذا ويتضح من الدراسة السابقة أنها ركزت على القيم الدينية بصفة خاصة وعلاقتها بجهود التخطيط لتنمية المجتمع المحلي ، الأمر الذي يختلف عن موضوع الدراسة الراهنة ، والتي اهتمت بإلقاء الضوء على لجان الزكاة كمؤسسة دينية وعلاقتها بإحداث تنمية المجتمع المحلي.

- إلا أن الدراسة السابقة أفادت الدارس من حيث التأكيد على علاقة الدين ، خاصة الدين الإسلامي بأنظمته وقيمه على إحداث التنمية المحلية كموجه ودافع لأفراد المجتمع للمساهمة بالغالي والنفيث في برامج ومشروعات التنمية ، مما ساعد على توجيه الدارس إلى اختيار موضوع دراسته ، كما أمدت الدراسة الراهنة ببعض من مصادر المادة العلمية التي اعتمدت عليها.

المجموعة الثالثة:

وهي تلك الدراسات التي ارتبطت بموضوع الدراسة بصورة غير مباشرة حيث تركز على الزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية النامية.

١- دراسة (كلارك جريسس ١٩٨٥م)[1].

وعنوانها " الزكاة في باكستان كنظام للرعاية الإسلامية العامة في الدول النامية"

وهذه دراسة حالة لنظام الزكاة في باكستان ودوره كنظام للرعاية الاجتماعية ، واستهدفت هذه الدراسة تقييم نظام الزكاة من خلال الكفاءة والفعالية والمردود الفعلي على الأسرة والعمل ، حيث أقرت الدراسة أن هناك لجاناً محلية للزكاة منتخبة من قبل الأهالي ، يقومون بعملية تجميع أموال الزكاة وتوزيعها في مصارفها المحددة طبقاً للشريعة الإسلامية (من أرامل ومطلقات وأيتام ومعاقين وطلبة علم..).

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها:

- أن الزكاة نموذجاً أساسياً للرعاية الاجتماعية في الدول النامية ، ذات الموارد المحدودة ، ولكنها تحتاج إلى تطوير في أسلوب عملها حتى تتواكب ومتطلبات العصر.
- قلة المردود المادي للجان على المستفيدين ، إلا أن هناك مردوداً معنوياً

---

(1) Clark Gracec: "Pakistan's Zakat, An Islamic public welfare system in developing country" , Ph. D , University of Mary land , Baltimore , united stats , 1985.

كبيراً ، يتمثل في الأثر الإيجابي الواضح على العلاقات بين الأسر داخل المجتمع المحلي.

- المبالغ المقدمة شهرياً من لجنة الزكاة لا تفي باحتياجات الفئات المستفيدة ، لذا اقترحت الدراسة بضرورة تدريب القادر من المستفيدين على حرف يدوية تمكنه من كسب العيش وزيادة دخله.

ومن خلال الطرح السابق يتضح أهمية الزكاة كنموذجاً أساسياً للرعاية الاجتماعية للمجتمعات النامية ذات الموارد المحددة ، ولكنه يمكن أن يكون لها دور تنموي مع هذه المجتمعات من خلال تطوير نظم العمل بها حتى تتواكب ومتطلبات العصر، وهذا يتفق تماماً وأهداف الدراسة الحالية التي تحاول وضع تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمعات المحلية.

٢- دراسة "نبيل صادق ١٩٩٥م"[١].

وعنوانها (الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية)

حيث حاولت الدراسة إلقاء الضوء على الزكاة كمصدر تمويل إسلامي رئيسي ودائم لمنظمات الرعاية الاجتماعية ببلدان العالم الإسلامي بعامة والدول العربية بصفة خاصة ، لما تعاني منه تلك المنظمات من معوقات تحد من إسهامها الفاعل في حركة التنمية الاجتماعية في تلك البلدان ، وتقف على رأس هذه المعوقات ندرة التمويل ومحدوديته.

لذا أقرت الدراسة بإمكانية الاستفادة من أموال الزكاة في تمويل برامج ومشروعات منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية ، بل ويمكن أيضاً الاستفادة منها في تمويل كثير من نفقات المجتمع الإسلامي في مختلف

---

(١) نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، مرجع سبق ذكر.

المجالات بجانب غيرها من وسائل التمويل الإسلامي الأخرى.

كما اقترحت الدراسة ضرورة إنشاء مؤسسات للزكاة على المستويات المجتمعية المختلفة في دول العالم الإسلامي لتقوم بتنظيم الزكاة جبايةً وإنفاقاً ، وفقاً لتوجيهات الشريعة الإسلامية والتزاما بأوامر الخالق عز وجل ، وتحقيقاً لصالح مجتمعاتنا الإسلامية.

كما قدمت الدراسة مجموعة من القضايا التي تستحق الدراسة والمناقشة مثل:

١- هل تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تلعب دوراً فاعلاً بالنسبة لمؤسسة الزكاة؟

٢- هل هذا الدور يقف عند حدود المساهمة في رسم سياسات المؤسسة أم يتسع لتشمل تصميم البرامج والتخطيط لها والعمل على تطوير أسلوب العمل داخل تلك المؤسسات؟

- ومن هنا يتضح مدى اتفاق تلك الدراسة مع الدراسة الراهنة في التأكيد على أهمية الاستفادة من أموال الزكاة لتحقيق صالح المجتمع المسلم وحل العديد من المشكلات التي تؤرقه ، والتأكيد أيضاً على أهمية دور الخدمة الاجتماعية مع مؤسسات الزكاة لتفعيل دورها داخل المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه ، وهذا يتفق تماماً وهدف الدراسة الحالية ، حيث أنها تحاول التوصل إلى تصور علمي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، لذا تعتبر توصيات الدراسة السابقة أو القضايا التي اقترحتها للبحث والدراسة بمثابة نقطة انطلاق للدارس في دراسته الحالية.

٣- دراسة "ماجدة شلبي ١٩٩٨م"[١].

وعنوانها (دور الزكاة في توفير حد الكفاية وتحقيق التنمية)

التي ركزت على الدور التنموي للزكاة في المجتمع المسلم وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية تناولتها الدراسة وهم:

أولاً: تحديد ماهية الزكاة ومصارفها في ضوء المستحدثات في العصر الحديث، وكان من أهم ما ذكرته الدراسة في هذا المحور أن الزكاة لا تعطي لقوى يستطيع الكسب ولا تعطى للمتفرغ للعبادة ولا يعمل، بل تعطى للمتفرغ للعلم الديني أو الدنيوي لما فيه من مصلحة عامة لجميع العباد ، وهذا يدلل على أن الزكاة تحث على العمل والاجتهاد ونبذ التواكل والتسول.

ثانياً: دور الزكاة في توفير حد الكفاية ، وقد أوضحت الدراسة هنا أن حد الكفاية ، هو الحد الذي يوفر للفرد متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة من العيش، وغنى عن غيره ، وللوصول لهذا الحد وضعت الدراسة مجموعة من العناصر الأساسية لتحقيق حد الكفاية ومنها (تعبئة الإمكانات الاقتصادية- تشجيع الإنفاق الاستثماري- تنمية رأس المال البشري- توكيد الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للزكاة).

ثالثاً: الزكاة ودورها المتصاعد في تحقيق التنمية المتوازنة ، وفي هذا المحور

---

(١) ماجدة أحمد شلبي: "مرجع سبق ذكره" .

أظهرت الدراسة الدور الرئيسي للزكاة في التنمية ، حيث إنها تلعب دوراً هاماً من خلال مواردها التي تعد مورداً تمويلياً للتنمية من خلال تمويل البرامج والمشروعات التنموية بالمجتمع مثل (إقامة المساجد والمستشفيات والمدارس وتوصيل المياه الصالحة للشرب وغير ذلك من مشروعات تحسن من مستوى معيشة الفقراء في أحيائهم...).

- كما أكدت الدراسة على أن الزكاة مورد مالي يكفي لتمويل احتياجات كافة الأفراد بالمجتمع بما يغني المجتمع عن الاعتماد على غيره من المجتمعات، فهي بذلك تحقق إستراتيجية الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية ، لذا تفي هذه الدراسة بمثابة دافع قوي للباحث للمضي في إتمام دراسته الحالية ، لما للزكاة من أهمية عظيمة في تمويل وإقامة العديد من المشروعات التي تفتقدها المجتمعات المحلية بمصر نتيجة ضعف التمويل الحكومي وبالتالي إحداث نقلة نوعية لتلك المجتمعات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية ، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الراهنة.

٤- **دراسة "حسن منازع ١٩٩٨م"[١].**

وعنوانها (توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية)

والتي حاولت بحث مسألة توظيف أموال الزكاة في مشروعات استثمارية وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية ، كل محور منهم يحاول الإجابة عن تساؤل فرعي هام مرتبط بتوظيف أموال الزكاة، وهي:

١- ما كيفية تقسيم وتوزيع الزكاة على المستحقين؟

---

(١) حسين على منازع: "مرجع سبق ذكر".

وكانت الإجابة هي أن الحاكم له حق الاجتهاد في توزيع الزكاة على المستحقين بحيث يعظم المردود عليهم ، بأن يبقى جزء من أموال الزكاة بعد ما يؤثر أهل الحاجة والضرورة لكي يستثمره فيما يعم نفعه ، بحيث يشارك هذا الجزء في مشروعات إنتاجية تنمو بأرباحها فيزداد نصيب الفقير ، وفي نفس الوقت تحدث تنمية اقتصادية واجتماعية داخل المجتمع.

٢ - هل الزكاة واجبة على الفور أم على التراخي؟

وتجيب الدراسة هنا من خلال آراء فقهاء الإسلام، بجواز تأخير دفع الزكاة للمستحقين إذا كان هناك عذر يمنع توزيعها، وهذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإذا كان من مصلحة المستحقين للزكاة أولاً ثم من مصلحة المجتمع المسلم أن توظف أموال الزكاة في مشروعات يعم بها النفع والفائدة على المجتمع المسلم، فلا حرج من ذلك.

٣- ما موقف الزكاة من الإباحة والتمليك للمستحقين؟

وهنا أقر بعض الفقهاء بإمكانية تقديم الطعام والكسوة ، وهو ما يعني به الإباحة بدلاً من تمليك الأموال للمستحقين بنية الزكاة ، وهذا من شأنه إفساح المجال للقول بإمكانية إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية بأموال الزكاة على ان تكون منتجات المشروع أو خدماته تنصب فقط على المستحقين للزكاة.

٤- هل شرعت الزكاة للفقر الحالي أم الفقر المتوقع؟

وأجابت الدراسة هنا بأن الزكاة شرعت للقضاء على الفقر الحالي من خلال توزيع أموال الزكاة على الفور طالما وجد المستحقون لها ، وأيضاً شرعت لدفع الفقر عنهم في المستقبل بتزويدهم بأدوات العمل التي تعينهم في كسب العيش.

- وعلي ما تقدم توصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها جواز إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية بأموال الزكاة لتوفير السلع والخدمات للمستحقين للزكاة ، وبذلك تتحقق الفائدة من عدة جوانب:

١- إعطاء الفقير ما يغنيه (إغناء الفقير).

٢- المشاركة في تنمية المجتمع.

وهذا يتفق مع ما تهدف إليه الدراسة الحالية حيث تعد أموال الزكاة مصدراً هاماً لإقامة مشروعات تخدم القرى والأحياء الفقيرة ومشروعات إنتاجية توفر فرص عمل للعاطلين من أبناء الفقراء ، ومن جانب آخر قد تساهم الزكاة في تنمية اقتصاد الدولة ودعم قيمة العمل والتعاون بين أفراد المجتمع وهذا ما ترنو إليه الدراسة الحالية من خلال تفعيل لجان الزكاة المسئولة عن جباية وتوزيع أموال الزكاة داخل المجتمع المحلي.

٥- دراسة "خالد أحمد اسحاق ٢٠٠٣م"[1].

عنوانها (تنشيط الزكاة للحد من الفقر في المجتمعات المسلمة)

حيث أقرت الدراسة بأن أهم وأكبر الوكالات الدولية للتنمية قد حققت نجاحاً محدداً في الحد من الفقر على الصعيد العالمي ، كما أكدت تلك المنظمات أن هناك ضرورة لوجود دور فعال للمنظمات الأهلية المحلية في مواجهة الفقر وذلك من خلال التنسيق الجيد فيما بينها حتى تصبح كياناً واحداً قوياً ، ومن أهم تلك المنظمات المحلية خاصةً في الدول الإسلامية ، مؤسسة الزكاة، حيث إنها تمتلك قدرة كبيرة على لعب دور

(1) Khaled Ahmed Ishaq: "Revitalizing zakat to reduce poverty in Muslem societies" , M. A , University of Oregon , United states , 2003.

رئيسي في الحد من الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- لذا اقترحت الدراسة ضرورة توجيه اهتمام المنظمات الدولية خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو هذه المؤسسات الإسلامية ، حيث إنها أكثر ملاءمة واستجابة للاحتياجات المحلية ، وذلك من خلال تكوين رأى عام واسع النطاق لدعم هذه المؤسسات بما يزيد من المشاركة الشعبية ، وزيادة التعاون بينها وبين المؤسسات التي تعمل في نفس المجال.

- وهذه الدراسة تتفق مع الدراسة الراهنة لكونها تؤكد على مدى ملائمة مؤسسة الزكاة لسد احتياجات وحل مشكلات المجتمعات الإسلامية ، تلك المشكلات التي عجزت المنظمات الدولية عن حلها ، وقد يرجع ذلك لأيديولوجية المجتمعات الإسلامية والعربية.

- كما يمكن الاستفادة منها من خلال ما عرضته من مقترحات بضرورة التنسيق بين مؤسسة الزكاة وباقي المنظمات العاملة في مجال التنمية والرعاية داخل المجتمع الواحد وكذلك قدرة تطوير آليات العمل بلجان الزكاة من خلال توصيات المنظمات الدولية ، مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بما لديه من إحصاءات وتجارب لشعوب عدة قد تتقارب مع المجتمع المصري في العقيدة والثقافة والظروف المعيشية.

ـ تعليق عام على الدراسات السابقة:

في ضوء التحليل السابق للدراسات السابقة والمتصلة بالدراسة الحالية تبين الآتي:

(١)- أن هناك دراسات ركزت على الزكاة (لجان الزكاة) ودورها في تنمية المجتمع المحلي ، ومن هذه الدراسات (محمد عبدالعزيز

١٩٨٧م- علاء حجازي ٢٠٠٤م- صلاح سامي ٢٠٠٦م- عماد الدين شلبي ٢٠٠٩م)

وقد أقرت هذه الدراسات من خلال نتائجها أن الزكاة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في إحداث التنمية داخل المجتمع المحلي ، وذلك يتضح في كونها تركز على البعد الأخلاقي للتنمية وتعمل على بث روح الحب والتعاون بين المواطنين ، وتعمل على تحقيق التوازن والعدل وتقليص التفاوت بين فئات المجتمع الواحد ، كما أن الزكاة ساعدت على تحقيق التنمية بشقيها المعنوي والمادي من خلال لجان الزكاة ، والمتمثل في إقامة بعض المشروعات التي تحقق التنمية الاجتماعية في المجتمع مثل (بناء مستشفى- إقامة حدائق- تدريب بعض الأفراد على حرف يدوية...)، بالإضافة للمساعدات المادية التي تقدم للفقراء والمحتاجين وأصحاب الأمراض المزمنة من فقراء المجتمع.

ولكن أقرت نفس الدراسات بأن هناك صعوبات عدة تحول دون قدرة الزكاة على إتمام دورها التنموي تجاه مجتمعها المحلي الذي تجمع وتصرف فيه من خلال لجانها المنتشرة في القرى والأحياء ، ومن هذه المعوقات نذكر:

- عدم قيام بعض اللجان بمشروعات تنموية تسهم في رفع مستوى معيشة المجتمع المحلي نتيجة ضعف حصيلتها من الزكاة.
- انتشار المحسوبية في تقديم المساعدات وتفشي الصراع بين أعضاء بعض لجان الزكاة.
- عدم وجود رضا بالشكل المطلوب لدى الناس عن أعمال بعض اللجان.
- عدم وجود تنسيق بين لجان الزكاة وبعضها وبينها وبين الأجهزة

التنفيذية وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني وكذلك بينها وبين بنك ناصر الاجتماعي.

- قلة خبرة القائمين على اللجان سواءً العملية أو العلمية ، حيث إن معظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة وليس لديهم خبرة في كيفية إقامة المشروعات التنموية.

- الازدواج في تقديم الخدمات والمساعدات للفقراء وعدم اقتناع القادرين على التبرع مادياً وعينياً للجان الزكاة.

(٢)- و هناك دراسات ركزت على الدين الإسلامي بنظمه وقيمه بشكل عام ودوره في تنمية المجتمع المحلي ، ومن هذه الدراسات نجد(مسعد الفاروق ١٩٨٠م- أحمد بشير ١٩٨٨م) وقد حاولت هذه الدراسات الكشف عن الدور الجليل للدين الإسلامي في حث المسلمين على العمل والاجتهاد لتحقيق الصالح لهم ولمجتمعهم الذي ينتمون إليه ، وقد أسفرت هذه الدراسات عن عدة نتائج كان أهمها :

١- أن الدين الإسلامي يحث ويبث روح الانتماء لدى الأفراد لمجتمعهم المحلي مما يدفعهم نحو العمل على تحسين أوضاع ذلك المجتمع وتنميته.

٢- كما أوضحت النتائج أن الدافع الديني هو العامل الرئيسي وراء تبرعات سكان المجتمع المحلي ومشاركتهم في برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.

٣- المدخل الديني له أثر كبير في إقناع سكان المجتمع المحلي بالاشتراك في جهود وبرامج التنمية.

كما اقترحت الدراسات السابق ذكرها ضرورة الاعتماد على التخطيط كأسلوب علمي ، بجانب الالتزام بالقيم والمبادئ والنظم

الإسلامية العظيمة ، عند الشروع في إحداث التنمية وما تتضمنه من برامج ومشروعات.

- أشارت نتائج الدراسة الأولى إلى أن اعتماد أعضاء مجلس الإدارة بجمعية المسجد محل الدراسة على الأسلوب العلمي (التخطيط الاجتماعي) في تناول المشروعات التنموية ، كان له أثر كبير في نجاح واستمرارية المشروعات المقامة.

- وكشفت الدراسة الثانية عن عدم وضوح المعنى العلمي للتخطيط للتنمية في أذهان جميع أعضاء مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع ، مما أثر بالسلب على أعمال الجمعية محل الدراسة.

(٣)- وهناك دراسات ركزت على الزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية النامية ومن هذه الدراسات نجد(كلارك جراسس ١٩٨٥م- نبيل صادق ١٩٩٥م- ماجدة شلبي ١٩٩٨م- حسن منازع ١٩٩٨م"- خالد أحمد إسحاق ٢٠٠٣م)

وقد توصلت هذه الدراسات لمجموعة من النتائج كان أهمها:

- أن الزكاة نموذج أساسي للرعاية الاجتماعية في الدول النامية ، ذات الموارد المحدودة.

- قلة المردود المادي للجان على المستفيدين ، إلا أن هناك مردوداً معنوياً كبيراً يتمثل في الأثر الإيجابي الواضح على العلاقات بين الأسر داخل المجتمع المحلي.

- كما أقرت النتائج بإمكانية الاستفادة من أموال الزكاة في تمويل برامج ومشروعات منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية، بل ويمكنه

أيضاً الاستفادة منها في تمويل كثير من نفقات المجتمع الإسلامي في مختلف المجالات بجانب غيرها من وسائل التمويل الإسلامي الأخرى.

- فالزكاة تلعب دوراً هاماً من خلال مواردها التي تعد مورداً تمويلياً رئيسياً للتنمية من خلال تمويل البرامج والمشروعات التنموية بالمجتمع مثل (إقامة المساجد والمستشفيات والمدارس وتوصيل المياه الصالحة للشرب وغير ذلك من مشروعات تُحسن من مستوى معيشة الفقراء في أحيائهم...).

- ودور الزكاة في توفير حد الكفاية لفقراء المسلمين ، وقد أوضحت الدراسة هنا أن حد الكفاية هو الحد الذي يوفر للفرد متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة من العيش وغنى عن غيره.

فالزكاة تساعد في علاج الإمراض الاجتماعية والاقتصادية المنتشرة بالمجتمعات الإسلامية النامية من فقر وبطالة وتسول وفوارق طبقية كبيرة بين من يملك ومن لا يملك ، وتدني المستوى الصحي والتعليمي والإسكاني ..وهكذا ، فالزكاة بسعة مواردها وتنوعها واستدامتها بشكل منتظم ، يجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في الحد من تلك المشكلات المزمنة.

لذا قدمت الدراسات السابقة عدة مقترحات يمكن الاستفادة منها لزيادة فعالية دور الزكاة في المجتمعات النامية ونجد منها:

- ضرورة إنشاء مؤسسات للزكاة على المستويات المجتمعية المختلفة في دول العالم الإسلامي لتقوم بتنظيم الزكاة جبايةً وإنفاقاً ، وفقاً لتوجيهات الشريعة الإسلامية والتزاماً بأوامر الخالق عز وجل ، وتحقيقاً لصالح مجتمعاتنا الإسلامية.

- لجان الزكاة تحتاج إلى تطوير في أسلوب عملها حتى تتواكب ومتطلبات العصر.

- المبالغ المقدمة شهرياً من لجنة الزكاة لا تفي باحتياجات الفئات المستفيدة ، لذا اقترحت الدراسة ضرورة تدريب القادر من المستفيدين على حرف يدوية تمكنه من كسب العيش وزيادة دخله.

- جواز إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية بأموال الزكاة لتوفير السلع والخدمات للمستحقين للزكاة ، وبذلك تتحقق الفائدة من عدة جوانب:

١- إعطاء الفقير ما يغنيه (إغناء الفقير).

٢- المشاركة في تنمية المجتمع.

- ضرورة توجيه اهتمام المنظمات الدولية خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو هذه المؤسسات الإسلامية ، حيث إنها أكثر ملائمة واستجابة للاحتياجات المحلية ، وذلك من خلال تكوين رأى عام واسع النطاق لدعم هذه المؤسسات بما يزيد من المشاركة الشعبية ، وزيادة التعاون بينها وبين المؤسسات التي تعمل في نفس المجال.

- خاتمة:

بعد الانتهاء من عرض المفاهيم الأساسية التي تنطوي عليها الدراسة الراهنة ، والدراسات السابقة والمرتبطة بالدراسة الحالية بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، يحاول الدارس الانتقال إلى الفصل الثاني في الإطار النظري للدراسة لإلقاء الضوء بشكل أوضح على التخطيط التنموي والتنمية المحلية وتوضيح العلاقة بينهما من خلال فصل بعنوان "التخطيط لتنمية المجتمع المحلي".

التخطيط لتنمية المجتمع المحلى

- تمهيد

أولاً : تنمية المجتمع المحلي كضرورة مجتمعية.

ثانياً : التخطيط التنموى .

ثالثاً : النظريات الموجهة للدراسة.

- خاتمة

ـ تمهيد :

يعد موضوع تنمية المجتمع المحلي من الموضوعات الهامة والتي شغلت بال علماء العلوم الاجتماعية المعاصرين على اختلاف تخصصاتهم وتنوع اهتماماتهم وتباين أيديولوجياتهم ، وكذلك التخطيط لتنمية هذه المجتمعات ، حيث إن حياة المجتمع وحياة الأفراد والجماعات فيه لن تستقيم أمرها بدون التخطيط ، فالتخطيط هو الوسيلة التي يستعين بها المجتمع لتحقيق أهداف التنمية ، فإذا تصورنا مجتمعاً بدون تخطيط فإن ذلك يعنى الاضطراب والفوضى.

لذا يحاول الدارس في هذا الفصل أن يعرض لوجهات نظر متعددة لبعض علماء العلوم الاجتماعية في موضوع التنمية المحلية والتخطيط التنموي ، من خلال عرض لخصائص التنمية المحلية ومبادئها و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ونماذج التنمية المحلية ، وعرض للمشروعات التنموية كركيزة أساسية في تحقيق التنمية المحلية ، كما يحاول الدارس أن يلقي الضوء على التخطيط التنموي من حيث المبادئ والأهمية و الأهداف وكذلك المراحل التخطيطية لعملية التنمية ، وعرض لبعض وجهات النظر لنماذج التخطيط من أجل التنمية ، ويختتم الفصل بعرض للإطار النظرى الموجه للدراسة الحالية.

أولاً: تنمية المجتمع المحلي كضرورة مجتمعية:ـ

ظهرت الحاجة إلى تنمية المجتمعات المحلية في البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لكونها تمثل أهمية كبرى في دعم التنمية القومية الشاملة ، فوضعت السياسات والبرامج والمشروعات التنموية التي أخذت أسالیباً وطرقاً متباينة ، كما ظهرت التنظيمات والمؤسسات التي تسهم في النهوض بهذه المجتمعات وتسعى إلى الارتقاء بمستوى معيشة سكانها [1] .

ومما هو جدير بالذكر في هذا السياق أن البلدان النامية تضم الكثير من القرى والأحياء والمناطق الشعبية التي يعاني فيها السكان من الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، والتي يبدو بعضها جلياً في انتشار الفقر وسوء حالة المسكن والعزلة الاجتماعية وتفشي الجرائم وانحراف الأحداث ، فضلاً عن ضعف المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي وزيادة عدد طالبي المساعدات والرعاية الاجتماعية ، كما تفتقر هذه المجتمعات إلى الكثير من المرافق والخدمات العامة[2].

لذا يحاول الدارس إلقاء الضوء على التنمية المحلية كضرورة مجتمعية من خلال إبراز (خصائصها - أهدافها - النماذج - المبادئ

---

(١) عبد العزيز أحمد غنيم: "التخطيط لتنمية المجتمع الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي" ، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الثامن ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،٢٠٠٠م ، ص١٣.

(٢) محمد الجوهري وعلياء شكري : "علم الاجتماع الريفي والحضري" ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص ٤.

التي تنطلق منها- المشروعات التنموية كركيزة أساسية للتنمية المحلية) كالتالي:-

(أ) بالنسبة لخصائص تنمية المجتمع المحلى : يحددها البعض بأنها[1]:

١- التنمية المحلية تهتم في المقام الأول بالتعرف على القيادات المحلية وتعمل على تشجيعها وتدريبها.

٢- تعتمد على الديناميكية وحركة التنفيذ لمشروعات تنمية المجتمع.

٣- ينبغي أن يكون هناك تكامل بين المشروعات فى الميادين المختلفة عن طريق برامج متعددة الأغراض.

٤- يجب الاستعانة بالمنظمات القائمة بالمجتمع ، حكومية أو أهلية على أقصي حد ممكن في برامج تنمية المجتمع سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي أو القومى.

٥- ينبغي أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية.

٦- تقرير المصير بشكل ديمقراطي يعد من أهم أهداف التنمية الاجتماعية.

٧- ينبغي أن يزيد الاعتماد على مساهمة المرأة و الشباب فى مشروعات التنمية لكي تبلغ برامج تنمية المجتمع مداها في النجاح وينبغي أن تقوم على فلسفة المساعدة الفعالة من الجهات الحكومية.

([1]) أحمد كمال أحمد وآخرون: "اتجاهات في إعادة بناء وتنمية القرية المصرية"، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،١٩٦٣م ، ص ٥٠.

٨- الالتزام بالعمل والتخطيط الواعي من اجل الاستغلال الكفء للموارد المتاحة.

٩- مراعاة البساطة في التكاليف.

كما يشير بعضٌ آخر إلي أن هناك مجموعة من الخصائص الأساسية للتنمية المحلية:[1]

١- تسعى التنمية المحلية إلي تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية للمجتمع القومي ، حيث إنها إستراتيجية لإنجاز التغيير على المستوى القومي.

٢- تركز على الجهود الشعبية ومساهمة أفراد المجتمع الإيجابية في تخطيط وتنفيذ برامج تنمية المجتمع ، دون إغفال دور الحكومة في تقديم النصح والمشورة والتوجيه.

٣- تهتم بتنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم ، وتأهيلهم وتدريبهم على أساس سليم يمكنهم من القيام بالمهام الموكلة لهم بإيجابية في عمليات التنمية.

٤- فهي جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية مواطنين على المستويات المحلية والقومية.

---

(١) نبيل محمد صادق: "استخدام طريقة تنظيم المجتمع في تنمية دور المجالس المحلية في تنمية القرية المصرية"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ١٩٨٠م ، ص ٤٠.

في حين يرى آخر أن التنمية المحلية تتسم بمجموعة من الخصائص التى يمكن تحديد أهمها في:[1]

١- التنمية عملية تغييرات مطلوبة ومخططة وموجهة نحو أهداف محددة في ضوء السياسة العامة للمجتمع ، تهدف إلي نقل المجتمع من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلي وضع أخر أفضل منه.

٢- تحدث التنمية بحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المتاحة والكاملة.

٣- التنمية الاقتصادية والاجتماعية متكاملان معاً باعتبارهما وجهي لعملة واحدة لا يمكن انفصالهما وأن أي برنامج أو مشروع تنموي له عائد اقتصادي وآخر اجتماعي.

٤- تحدث التنمية من داخل المجتمع نفسه ، وذلك من خلال قدرات المجتمع في الاعتماد على الذات في استثمار موارده وإمكاناته وطاقاته.

٥- تعتمد التنمية على الإنسان باعتباره المشارك في إحداثها وهو المستفيد من عائدها ، لذا تعمل التنمية على إيجاد الشخصية التنموية المميزة للمجتمع التي تستطيع إحداث التنمية ، ومن ثم يجب أن يتوافق فكر ومفاهيم التنمية مع البعد القيمى والثقافي في المجتمع.

٦- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية بجانب الجهود الحكومية ، حيث إنها تؤمن بالديمقراطية وحق تقرير المصير.

٧- تعتمد التنمية على قيادات مهنية (خبراء) لتوجيه التنمية بجانب

([1]) طلعت مصطفي السروجي: "التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة"، الشروق للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ص٣٦-٣٧.

القيادات الشعبية ، لتوفير المناخ الملائم لتنفيذ ومتابعة وتقويم المشروعات والبرامج التنموية.

٨- يستفيد بعائد التنمية المجتمع ككل وليس فئة معينة.

٩- تعبر برامج ومشروعات التنمية عن ترتيب أولويات حاجات أفراد المجتمع.

ويضيف آرثر دنهام أربعة خصائص أخري للتنمية المحلية وهي:[1]

١- أن تنمية المجتمع المحلي تهتم بكل المواطنين في المجتمع أكثر من اهتمامها بأى جماعة أو طبقة أو فئة معينة.

٢- تركز التنمية المحلية على الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع في شئونه المختلفة.

٣- يوجد نوعان من التنمية المحلية.

النوع الأول: هو عبارة عن عملية ذاتية تنبع من مواطنى المجتمع دون تدخل من الخارج.

النوع الثاني: حيث تتم التنمية عن طريق مؤثر خارجى يوجه ويستثير سكان المجتمع.

٤- تتضمن التنمية المحلية في الغالب مساعدات فنية في شكل استشارات فنية وخبراء ، وتمويل مالي من جانب الهيئات الحكومية والأهلية سواء كانت هيئات وطنية أو هيئات دولية.

---

(1) Arthur Dunham : Op cit , P P 172-174.

(ب) أهداف التنمية المحلية:

لمعرفة أهداف التنمية المحلية يجب عرض وجهات النظر المختلفة فى هذا الصدد والتعقيب عليها في نهاية العرض من وجهة نظر الدراسة الحالية:

فهناك وجهه نظر تري أن أهداف التنمية المحلية كما يلي:[1].

أ- أهداف إنجاز *Task Goals*.

ويقصد بأهداف الإنجاز كل ما تحققه عملية التنمية من انجازات مادية مثل ردم برك ، إقامة منشآت أو توفير المرافق و الخدمات أو استثمار موارد مادية وهي تمثل العائد المادي لعملية التنمية المحلية ، وأهداف الانجاز لا تقتصر على ما يمكن أن يقدمه المجتمع نفسه من إمكانيات مادية فحسب ، بل يمتد ذلك إلى تسهيل حصول المجتمع على تجديدات مادية من شأنها أن تعمل على تغيير البيئة المحلية ورفع المستوى المعيشي بها وهي بالتالي تمثل تغييراً يحدثه الإنسان في بيئته .

ب- أهداف معنوية *Process Goals*

وهي تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيامهم بعميلة التنمية المحلية وهذه الأهداف على الرغم من أنها غير ملموسة ، إلا أنها محسوبة مسبقاً ومخطط لإحداثها وهي بالتالي عملية تغيير في الإنسان نفسه.

والتكامل بين أهداف الانجاز والأهداف المعنوية يتضح في انه بدون تحرك المجتمع لتحقيق أهداف مادية لن تطرأ تغيرات على شخصيات

---

(1) عبد الحليم رضا عبد العال:" تنظيم المجتمع (النظرية والتطبيق)" ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ص٨٩-٩٣.

سكان المجتمع المحلي ، ومن ناحية أخري فإن التغيرات الإيجابية التي تطرأ على شخصيات سكان المجتمع تؤدي إلي زيادة قدرتهم على التحرك نحو مزيد من التغيير في بيئتهم.

كما أنه يمكن تفسير العائد المعنوي على سكان المجتمع المحلي من خلال النقاط التالية:

١- اكتساب الاتجاه إلي المبادأة لحل المشكلات المجتمعية.

٢- زيادة قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم.

٣- علاوة على التنظيم الذاتي لسكان المجتمع المحلي تزداد قدرتهم على التعاون وتقسيم العمل بينهم بما يحقق تكامل التنفيذ لبرامج ومشروعات التنمية.

٤- التضامن ، أي أن المواطنين يتحركون أثناء قيامهم بالأنشطة المجتمعية كوحدة واحدة مدفوعة بقوة جذب الأهداف المشتركة.

٥- المثابرة، أي استمرار المجتمع في التحرك كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المجتمعية ، بالرغم من الصعوبات التي قد تصادفهم أثناء عملية التنمية.

٦- تدريب المواطنين على القيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكاناتهم.

٧- الإحساس بالانتماء إلي المجتمع وتحمل المسئولية الاجتماعية ، إدراكاً منه أن الكثير من احتياجاته لن تشبع إلا عن طريق المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما يري آخرون أن أهداف التنمية المحلية هي:[1]

أ- أهداف تركز على إحداث تغييرات اجتماعية.

ب- أهداف تركز على إحداث تغييرات مادية.

وفى إطار تحقيق هذين الهدفين تستهدف التنمية المحلية ما يلى :

١- رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الدخل المادي للفرد.

٢- زيادة فعالية ومستوي الأداء للخدمات التي تؤدي للمجتمع المحلي والتي تسهم في تحسين المستوى الصحي والثقافي والتعليمي لأفراده وتعين على تحقيق الرفاهية لهم.

٣- المساهمة الإيجابية لأفراد المجتمع المحلي للمشاركة مع الجهود الحكومية التي تبذل لتحسين أحوال معيشتهم وخلق روح المبادرة وتشجيع القيادات المحلية وتنمية روح التعاون بين أفراد المجتمع المحلي بتهيئة الظروف لشعور الجماعة بعدم الرضا عن بعض الأحوال المادية التي تحتاج إلي ضرورة التغيير وإثارة رغبتهم في هذا التغيير وتنظيمهم للتغلب عليها.

٤- التنسيق بين الجهود المحلية التي تبذل في مجالات التنمية المختلفة ، ولتحقيق ذلك يستلزم الأمر إيجاد تنظيم محلي داخل المجتمع يكون وسيلة التغيير، فعن طريقه يمكن أن يقوم الأهالي بتنظيم أنفسهم لتحديد احتياجاتهم والتخطيط لسدها لتنفيذ المشروعات التنموية

([1]) رشاد أحمد عبد اللطيف: "تنمية المجتمع المحلي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ،٢٠٠٧م ، ص ص :٢٥١- ٢٥٢.

المحلية ، معتمدين في ذلك قدر الإمكان على مواردهم الذاتية إلي جانب ما تقدمه الدولة من معونة مادية أو فنية.

وهناك من أجمل أهداف تنمية المجتمعات المحلية في الآتي:[1].

١- تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع ، وتأكيد استمرارها وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية.

٢- تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع ، ويتوقف مدي هذا التحسن وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم ، وعلى الأكثر إمكان تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

وفي إطار ما سبق يمكن تحديد أهداف التنمية المحلية في ضوء الدراسة الحالية فيما يلي:

١- تحسين مستوي الظروف المعيشية بتوفير الخدمات الأساسية (تعليمية، صحية، تثقيفية، تدريبية، بالإضافة إلي خدمات البيئة الأساسية)، بهدف إشباع احتياجات سكان المجتمع وحل مشكلاته.

٢- رفع مستوي الكفاءة الإنتاجية للفئات العاطلة بالمجتمع المحلي.

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع المحلي وتحقيق التوازن بين القطاعات الجغرافية في المجتمع الواحد.

---

(١) محمد عبد الفتاح محمد: "الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي"، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٦م ، ص٣٦.

٤- السعي نحو مشاركة المواطنين في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية التي تتبناه لجان الزكاة بالمجتمع المحلي.

٥- استثارة سكان المجتمع المحلي للمساهمة بشكل فعال في تمويل المشروعات التنموية من خلال زكواتهم و صدقاتهم الموجهة نحو لجان الزكاة حتى يتسنى تطوير الخدمات المقدمة لأهالي المجتمع ككل.

٦- تحسين مستوي معيشة أفراد المجتمع المحلي خاصة منها الفقراء والمساكين التي تتضمنهم آية الصدقات بالقرآن الكريم.

٧- تطوير العمل بلجان الزكاة بما يلائم تطورات العصر بهدف زيادة فعاليتها.

(ج): مبادئ التنمية المحلية وركائزها:

تقوم فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على تحريك وتحرير طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الآمال الجمعية في حياة أفضل ، وعلى أساس إشباع احتياجاتهم باعتمادهم على أنفسهم ، ومنذ أن طرحت تنمية المجتمع المحلي نفسها كطريقة تهدف لتحقيق هذه الفلسفة والمسئولون والخبراء يطبقون منهجها ، ونتيجة لزيادة خبراتهم ، تجمع لديهم بعض المبادئ التي تعد بمثابة ركائز أساسية لابد من تحقيقها ومراعاتها عند الأخذ بتنمية المجتمعات المحلية.

لذا يود الدارس أن يعرض لبعض من وجهات نظر بعض العلماء في هذه الركائز:-

فقد حدد "مارشال كلينارد" مجموعة من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية وهي:[1].

---

(1)Marchal B.Clinard : "Slums and Community Development" , The Free Press , New York , 1966 , p.p 24-36. =

١- أهمية استخدام المدخل الجماعي في مواجهة المشكلات الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية.

٢- يجب مراعاة الفروق الفردية بين المجتمعات المحلية وبعضها البعض عند رصد البرامج والمشروعات التنموية.

٣- استحداث تنظيم اجتماعي جديد قادر على التعبير عن مصالح مختلف فئات المجتمع و على التخطيط لمشروعات التنمية المحلية.

٤- توظيف الجماعات الطوعية والتلقائية في خدمة برامج التنمية .

٥- استحداث تغييرات عميقة في صورة الذات لدى أهالي المجتمعات المحلية للقضاء على الاتجاهات الانهزامية وانعدام القوة.

٦- ضرورة تقديم مساعدات من خارج المجتمع المحلي في المجالات المختلفة (الصحية والاجتماعية والتعليمية.....).

٧- ضرورة توفير حد أدنى من اللامركزية في بعض الوظائف الحكومية المحلية.

وهناك من يرى أن قواعد التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي تتلخص في التالي [1].:

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير و العمل لوضع وتنفيذ البرامج الرامية الى النهوض بهم ، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل

-= نقلا عن محمد عبد الفتاح محمد : "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،١٩٩١م ، ص ٢٣

([1]) أحمد مصطفى خاطر: "تنمية المجتمعات المحلية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م ، ص ص :٤٦-٤٨.

من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية ، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة ، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج ، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح مكررة أو في حالة تضاد ، فلابد من إحداث هذا التكامل بين المشروعات التنموية وذلك لأنها أقيمت أساساً لحل وعلاج مشكلات المجتمع ، لذا يجب مواجهة هذه المشكلات بخطة متكاملة حيث إنها متشابكة وتتبادل مع بعضها البعض التأثر والتأثير.

- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع ، ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان ، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية ، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكلفة.

- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية ، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات التنموية ويعطيها مجالات وظيفية أوسع ، فاستعمال الموارد المحلية المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له، وهذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم عن الغرباء عن المجتمع ولو كانوا أكثر كفاءة وقدرة.

وهناك من يرى أن الركائز الأساسية لعملية التنمية المحلية هي: [1]

١- يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له، بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم بشكل مباشر.

٢- ينبغي أن تتحقق التحسينات المحلية من خلال مجهودات تبذل أولاً في ميادين مستقلة ، ثم تتكامل في إطار خطة موحدة.

٣- أن المواقف المتغيرة لأفراد المجتمع المحلي تقابل في أهميتها تلك الإنجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية ، أي ممارسة الديمقراطية خلال مراحل عملية التنمية.

٤- أن الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو زيادة فعالية أفراده في المشاركة الايجابية في البرامج الإنمائية لمجتمعهم.

٥- يجب توافر الأسس الموضوعية في القيادة المحلية التي ترعى عملية التنمية في المجتمع ، مثل الاندماج الكامل في المجتمع والتشجيع والتدريب.

٦- أنه للنهوض بمشروعات المجتمع المحلي ذاتية التمويل والإدارة ، ينبغي أن تقوم الحكومة بتشجيع هذه المشروعات ، فنياً ومادياً.

٧- أن موارد التنظيمات التطوعية والحكومية يجب أن تستخدم استخداماً كاملاً وبشكل أمثل في وضع وتنفيذ برامج تنمية المجتمع المحلي.

---

(١) حسن إبراهيم عيد : "التنمية والتخطيط الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٠ م ، ص ص : ٦٤-٦٥.

٨- يجب أن تسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي في خطٍ متوازٍ مع بعضهم البعض ومع التنمية على المستوى القومي .

كما أن هناك من حدد مبادئ التنمية المحلية في التالي : [١]

١- التوازن : ***Equilibrium***

وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقاً لحاجة المجتمع ، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها ، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية منها وزناً أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية ، فالتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بينها بنفس القدر ، وإنما التوازن هو التوزيع حسب درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع .

٢- التنسيق : ***Coordination***

وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع في شكل متكامل ، بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها ، حيث إن هذا التضارب يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد.

٣- الشمول : ***Inclusiveness***

ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلا يمكن الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى مثل الصحة أو المشروعات الإنتاجية ، فلابد من

---

(١) محمد عبد الفتاح محمد: "الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية"، مرجع سبق ذكر، ، ص ص:٦٦-٧٣.

الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

٤- اشتراك المواطنين *Citizen Participation*

يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عملية التنمية المحلية ، حيث إن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية ، وأقرب الى حاجات الناس ، وأكثر تمشيا مع الثقافة المحلية ، فضلا على أن اشتراك المواطنين في جهود التنمية يؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

٥- التقبل والتوجيه *Acceptance & Advice*

والذي يعني تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي لظروف وإمكانات وثقافة وقيم المجتمع الذي يعمل به ، كما أنه لابد أن يراعي الفروق المميزة لكل مجتمع محلي عند تطبيق إستراتيجية التنمية الملائمة ، وهذا التقبل لا يعني تسليم الأخصائي الاجتماعي بكل العادات التي تعوق تنمية المجتمع ، ولكن بعد كسب الثقة لدى المجتمع يمكن للأخصائي الاجتماعي العمل على تعديل هذه العادات أو تغيير بعض الاتجاهات نحو التغيير المراد إحداثه لصالح المجتمع المحلي.

٦- الاستعانة بالخبراء *Export Help*

لابد أن تتكاتف كافة جهود المسئولين في القطاعات المختلفة ، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلي المتخصصين في كل مجال كلما احتاج الأمر إلى ذلك ، فيستعين بالتربويين في المشروعات التعليمية وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية....وهكذا

٧- التقويم *Evaluation*

يجب أن يقوم أخصائي تنمية المجتمع المحلي بعمليات التقويم بصفة مستمرة للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به ، ويجب أن يراعي أن يشمل التقويم على الجانبين : مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع ، ومدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة نفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

(د): نماذج التنمية المحلية:

للتنمية المحلية عدة نماذج نتجت عن خبرات الممارسة الميدانية والتي تعرض خطوات ومراحل العمل الإنمائي على مستوي المجتمعات المحلية ونذكر منها:

١- نماذج التنمية المحلية لكرستنسون: *Christenson*[1]:

ولقد عرض كرستنسون ثلاثة نماذج لتنمية المجتمع المحلي وهم نموذج الجهود الذاتية أو المدخل التعاوني ، ونموذج المساعدة الفنية أو المدخل التخطيطي ، ونموذج الصراع أو مدخل المواجهة ويمكن عرض كل منها على حده كالتالي:

أ- نموذج الجهود الذاتية:

وهو أكثر المداخل شيوعاً في كتابات تنمية المجتمع المحلي ، وهو يركز على التعاون والمشاركة للمواطنين وعدم التوجيه ، فهو يقوم على افتراض مؤداه أن الناس يمكن أن يتجمعوا معاً ليعملوا على تحسين أحوالهم بأنفسهم ، فيدرسون أوضاع مجتمعهم المحلي ، ويصممون

---

(١) إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون:" مرجع سبق ذكر، "، ص ص ٣٠- ٣٥.

الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع المشكلات البيئية البارزة ، وينفذون الخطط اللازمة لتحقيق تحسينات مناسبة لذلك ، ودور أخصائي تنمية المجتمع المحلي وجهازها هو تيسير عملية الجهود الذاتية هذه ، ويتضمن التركيز في هذا المدخل على "العملية" Process أكثر منه على "الانجازات المادية" ، فالعملية هي تلك الأسلوب الذي من خلاله يتوصل الناس إلى قرارات جماعية ويتخذون الإجراءات العملية لرفع مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي.

ب- نموذج المساعدة الفنية:

وهو نموذج يلي نموذج الجهود الذاتية من حيث الانتشار ، حيث إنه يتضمن تقديم خدمات أو برامج موجهة نحو زيادة قدرة من يتلقون المساعدة على رفع مستوى أدائهم فيما يتصل بوظيفة معينة ، وتتمثل أشكال هذه المساعدات الفنية في تقديم (القوة البشرية- التدريب- المؤتمرات- نقل التقنية- التمويل- الاستفادة من البحوث و المعلومات...).

والسمة الغالبة على هذا النموذج هي توافر الاهتمام من قبل مقدمي المساعدة ومبادرتهم ، ويتمثل دور المتخصص الفني أو المخطط في تقدير الموقف في المجتمع المحلي ، واقتراح أفضل الوسائل الممكنة فنياً لتحسين الموقف ، أي تقديم مشروعات ناجحة لصالح المجتمع المحلي ، حيث إن الفنيين يقومون بتصميم وتنفيذ المشروعات المادية.

جـ- نموذج الصراع:

وهذا المدخل هو أقل المداخل استخداماً في الواقع العملي ، حيث إنه يتضمن التهديد السلوكي من جانب فريق ما في المجتمع المحلي موجه نحو مصالح و امتيازات فريق آخر، ويتضمن الصراع تعارض أهداف الفريقين.

لذا يجب على أخصائي التنمية أن يدرس المجتمع المحلي جيداً ، حيث إن ممارسة التنمية المحلية غالباً ما تتضمن أو ينتج عنها نوع من الصراع المحلي ، فيكون من واجب أخصائي التنمية أن يتخذ أحد الطرق الثلاث:

١- استخدام الصراع كإستراتيجية مقصودة لإحداث التغيير.

٢- أو منع الصراع والوقاية منه.

٣- أو التحكم في الصراع وإدارته.

٢- نموذج روثمان: *Jack Rothman*[١]:

كما قدم جاك روثمان النموذج التالي للتنمية المحلية:

١- الهدف: المعونة الذاتية- تكامل المجتمع (أهداف معنوية).

٢- طبيعة المجتمع: مجتمع محلي تقليدي.

٣- أسلوب العمل: الأسلوب الديمقراطي في حل المشكلة.

٤- الإستراتيجيات الرئيسية: المشاركة الشعبية واسعة النطاق.

٥- التكنيك الرئيسي: الاتفاق العام.

٦- دور المنظم الاجتماعي: المساعد- العامل المساعد- المنسق- المدرب- المفاوض.

٧- وسط التغيير: التعامل مع جماعات عمل صغيرة الحجم.

٨- الاتجاه نحو بناء القوة: شاغلوا مراكز القوة شركاء في العمل المشترك.

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: "تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق" ، مرجع سبق ذكر، ، ص ص :١٧٣- ١٧٤.

٩- حدود المجتمع المحلي: الحدود الجغرافية للمجتمع.

١٠- مسلمات حول جماعات المصلحة في المجتمع: المصالح مشتركة في المجتمع.

١١- اتجاه الرأي العام: عقلاني- موحد.

١٢- طبيعة العملاء: مواطنون.

١٣- دور العملاء: مشاركون في عملية حل المشكلة.

(هـ) المشروعات التنموية كركيزة أساسية في التنمية المحلية:

تعتبر البرامج والمشروعات التنموية وسيلة أساسية في تنمية المجتمعات المحلية والانتقال بها من صورتها ووضعها المتردي إلى وضع أفضل في فترة زمنية محددة ، سعياً لتحقيق الأهداف المجتمعية في إشباع احتياجات سكانه ومواجهة مشكلاتهم ، سواء على المستوى المحلي أو القومي.

فمشروعات التنمية هي التحدي الوحيد لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية ، ولابد من تهيئة البيئة الملائمة لهذه العملية فالمجتمع الصناعي يختلف عن المجتمع النامي[1].

وكي يتحقق النجاح لمشروعات التنمية لأي مجتمع ، لابد للمجتمع أن يكون ملماً بالمشكلات التي تعترضه وقادراً على تحديد الاحتياجات الملحة له ، فيحدث التعاون فيما بينه على توفير الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتاحة لاستغلالها بشكل أمثل بهدف سد تلك الاحتياجات، وحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

---

(1) جابر عوض السيد:" تنمية المجتمعات المحلية"، بدون دار نشر، ٢٠٠٥م ، ص ٢٤٧.

لذا يود الدارس إلقاء الضوء بشكل أوضح على المشروعات التنموية، وذلك من خلال الآتي:

- خصائص المشروعات التنموية

تتميز المشروعات التنموية عن غيرها من المشروعات الأخرى بعدة خصائص أو مميزات ومن أهمها[1]:

١- تستبعد المشروعات التنموية دافع الربح والكسب المادي ، حيث إنها تستهدف تحقيق إشباع الحاجات الإنسانية بما يؤدي إلى تنمية واستثمار الموارد البشرية ، ولا يعني ذلك أنها خدمات استهلاكية ، وإنما تعتبر ذات مردود اجتماعي واقتصادي ، حيث إنها شكل من أشكال الاستثمار بعيد المدى الذي نلاحظ نتائجه في تحسين الأحوال المعيشية ومواجهة الأمراض الاجتماعية.

٢- تتضمن المشروعات التنموية أنشطة يساعد تنفيذها على تحسين خصائص بناء المجتمع ورفع مستوى الوعي العام فيه ، وتغيير الاتجاهات النفسية والاجتماعية نتيجة تنفيذها وتعميق شعور بالمسئولية لدى المستفيدين تجاه المجتمع ، والتطلع المستمر لمستويات أرفع للمعيشة وتحسين العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

٣- تتميز الخدمات التي توفرها المشروعات التنموية بأن استهلاكها غير تنافسي ، حيث إن مشاركة أي شخص في منافعها لن يؤدي إلى حرمان أو تخفيض منافع أشخاص آخرين لأن تلك المنافع تكون متاحة للجميع بدون تعارض.

---

(١) ماهر أبو المعاطي علي : "تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية"، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٤، ٢٠١٢م ، ص ص :٩٠-٩٢.

٤- يمثل البرنامج أو المشروع التنموي عناصر أساسية تتضمن:

- مدخلات أو موارد وتكاليف.
- عمليات تحويلية للاستفادة من المدخلات لتحقيق الأهداف وهي عمليات فنية وتنظيمية.
- مخرجات أو منافع أو عائد يعكس أهداف المشروع.
- حيز مكاني أو منطقة جغرافية ينفذ في إطارها المشروع.
- فترة زمنية تمثل عمر المشروع.
- إدارة المشروع ، وهم المسئولون عن أي عملية من عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

٥- عدم تجانس مخرجات المشروع التنموي إذا ما قيست بمخرجات المشروعات الاقتصادية.

- **نماذج للمشروعات التنموية:**

تهتم المشروعات التنموية بالجوانب الاجتماعية للحياة ، مثل شبكة العلاقات الاجتماعية والظروف التي يعيشها أفراد المجتمع ، وتسعى لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية معاً بشكلٍ متوازٍ، ومن أمثلة تلك المشروعات:

١- مشروعات تعليمية :

تتضمن التنمية المنشودة اكتساب المعرفة ، واكتساب المعرفة له قيمة فى حد ذاته ، وهو أيضاً وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان ، وقد أصبحت المعرفة أحد العناصر الرئيسية للإنتاج ، كما أنها المحور الرئيسي للإنتاجية ورأس المال البشرى فهناك تكامل بين اكتساب المعرفة والقوة

الإنتاجية للمجتمع ، بينما قلة المعرفة أو جمودها ، يعنى الركود وتضاؤل فرص التنمية ، وقد أصبحت فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل هي المحور الرئيسي لقدرات الدول في عالمنا المعاصر ، وتكتسب المعرفة بالتعلم والتدريب والخبرة العلمية ، إلى جانب البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا وإنتاجها[1].

وإيجازاً فإن التعليم هو استثمار تنموي ، كما أنه استثمار طويل الأجل يعمل على تنمية الثروة القومية ، حيث ينصب على تمكين الأجيال المتلاحقة لكي تتعامل مع التحديات التي تواجه العالم اليوم[2].

وتتضمن :

(أ) إنشاء فصول محو الأمية لتعليم القراءة والكتابة.

(ب) التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.

(ج) فتح فصول التقوية لتلاميذ المدارس للقضاء على الدروس الخصوصية.

(د) التعامل مع الظواهر السلبية المصاحبة للعملية التعليمية كالغياب

---

(1) منير الحمش: "تصحيح مسار التنمية في عالم متغير (أبعد من الطريق الثالث)" ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٤م ، ص ص ١٧٧-١٧٨.

(2) عز أحمد عبدا لمجيد صيام: العائد الاجتماعي والاقتصادي لتنمية الموارد البشرية في مصر (مع إشارة خاصة للتعليم الجامعي) ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ٢٠٠٣، ص٦٧٠.

والتسرب[1].

(هـ) تعليم الحاسب الآلي.

(و) برامج التنمية البشرية.

(ز) تعليم اللغات.

حيث يرتبط اكتساب المعرفة فى عالمنا المعاصر، بالمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو يعتبر حجر الأساس فى تحقيق التنمية[2].

٢- مشروعات اجتماعية:-

(أ) إنشاء دار حضانة لرعاية أبناء الأمهات العاملات.

(ب) إنشاء مشروع الأسر المنتجة لمساعدة الأسر فى زيادة دخلها.

(ج) تكوين لجان للمصالحات لفض النزاعات وخلق روح التعاون بين الأهالى.

(د) تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية.

---

(١) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: "التنمية وحقوق الإنسان (نظرة اجتماعية)" ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٩.

(٢) منير الحمش: "مرجع سبق ذكره"، ص ١٧٨.

(هـ) تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار[1].

بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاجتماعية لجميع مستحقيها.

٣- مشروعات صحية:-

(أ) تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.

(ب) التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

(ج) التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض[2].

(د) الوقائية من إدمان المخدرات.

(هـ) التوسع في إنشاء المستوصفات الخيرية .

٤- مشروعات اقتصادية:-

وتتضمن المشروعات الاقتصادية مساعدة الشباب والمحتاجين على إقامة مشاريعهم الصغيرة ، وتحسين الدخل للطبقات الوسطى والأقل منها.

وتكمن أشكال المشروعات الصغيرة فى: [3]

(أ) إنشاء مراكز للتدريب على الصناعات الحرفية (الحرفيون) وتنمية المهارات اليدوية.

---

(1) محمد سيد فهمي:" تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة" ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ١٩٩٩م ، ص ١٩٥.

(2) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: "مرجع سبق ذكره"، ص ٣٩.

(3) أيمن على عمر: "إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن)" ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٧م، ص٥.

(ب) الصناعات الريفية مثل دباغة الجلود والجبن والزبد ومعامل الألبان.

(ج) الصناعات المنزلية والأسر المنتجة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.

(د) المصانع الصغيرة الآلية (الحديثة).

(هـ) تمليك أدوات إنتاج مختلفة.

٥- مشروعات ثقافية:

(أ) تنظيم الندوات والمحاضرات التى تتناول أسس التربية السليمة ومناقشة الأحداث الجارية.

(ب)إنشاء مكتبة عامة لتشجيع المواطنين على الإطلاع والثقافة[١].

(ج) إنشاء كتاتيب لتحفيظ القران الكريم والأحاديث النبوية.

٦- مشروعات خدمية:

(أ) إعادة تأهيل مساكن الفقراء غير الآهلة للسكن.

(ب) توفير المرافق والخدمات العامة.

(ج) تشجيع الشباب على الاشتراك في معسكرات النظافة العامة والتشجير.

- مؤشرات نجاح المشروعات التنموية:

ومن أهم مؤشرات نجاح المشروعات التنموية ما يلي[٢]:

---

(١) محمد سيد فهمي:" مرجع سبق ذكر"، ص ١٩٦.

(٢) ماهر أبوالمعاطي علي : مرجع سبق ذكر، ، ص ص:٩٥-٩٧.

المؤشر الأول: أن يوفر المشروع عائداً اجتماعياً واقتصادياً للمستفيدين منه:

- يتمثل العائد الاقتصادي في : زيادة مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل الفردي للمستفيدين من المشروع .
- يتمثل العائد الاجتماعي في: زيادة وعي أفراد المجتمع بالقضايا التي تهمهم وتحقيق التضامن الاجتماعي داخل المجتمع وزيادة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

المؤشر الثاني: أن يساهم المشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات التي يتضمنها ، مما يساعد على تذويب الفوارق وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات.

المؤشر الثالث: أن يساعد المشروع على تحقيق العمل المشترك المنظم بين أفراد المجتمع للقيام بمشروعات تعاونية جديدة ، وهذا من شأنه أن يزيد من اشتراك أفراد المجتمع في كافة مراحل إعداد وتنفيذ وتقويم المشروعات التنموية.

المؤشر الرابع: أن يلقى المشروع دعماً متزايداً من أفراد المجتمع سواء بالاستفادة من الخدمات التي يتضمنها أو من خلال تقديم الدعم الجماهيري لتلك المشروعات ، وزيادة صور المشاركة بالرأي والجهد والوقت والمال.

المؤشر الخامس: أن يساهم المشروع في مساعدة سكان المجتمع على إشباع حاجة ملحة بالنسبة لهم أو مواجهة مشكلة تؤثر على حياتهم أو زيادة قدرتهم الذاتية في تغيير الواقع المتردي الذي يعيشونه.

المؤشر السادس: أن تتحقق الأهداف المخطط لتحقيقها من المشروع في الفترة الزمنية المحددة للتنفيذ ويعني ذلك ارتباط الخدمات كماً ونوعاً بحدود زمنية في حدود التكلفة المقررة سلفاً.

المؤشر السابع: تغطية الخدمات التي يتضمنها المشروع لأكبر عدد ممكن من المستفيدين لهذه الخدمات وانتشاره ليمتد إلى كافة المنطقة الجغرافية المستهدفة من تنفيذه.

المؤشر الثامن: أن يتحقق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية في إطار تخطيط وتنفيذ وتقويم المشروع التنموي، وتوجيه تلك الموارد وصيانتها بما يكفل تحقيق أفضل الأهداف التي تسعى المشروعات لتحقيقها.

ثانياً: التخطيط التنموى:

التخطيط من أجل تنمية المجتمع عبارة عن عمليات للنهوض والتقدم المستند إلى العمل والجهد الإنساني ، وعلى أساس تنظيم شامل لكل نواحي النشاط ومختلف ميادين الاستثمار، تمشياً مع احتياجات المجتمع وموائماً لظروفه و أحواله ، ويمكن إجمال القول بأن التخطيط للتنمية يعمل على تنظيم واستثمار طاقات الناس ومواردهم ويعمل على توفير أفضل الإمكانات و الظروف التي تحقق أعلى مستوى معيشي لأفراد المجتمع [1].

ومن هنا يود الدارس إلقاء الضوء على التخطيط التنموي من خلال عرض(مبادئ –أهداف- أهمية - مراحل - نماذج التخطيط التنموي) فيما يلي:

([1]) أحمد كمال أحمد : "التخطيط الاجتماعي" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٧٤م، ص ٢٨٦.

أ- مبادئ التخطيط التنموى[1]:

١- ضرورة مشاركة المواطنين المحليين مع الخبراء والفنين جنباً إلى جنب في عملية التخطيط الواعي السليم لمجتمعهم بقصد استخدام العمل الجماعي التعاوني المنظم لتحقيق أهداف التنمية.

٢- أهمية تحقيق التكامل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي لكافة قطاعات النشاط في المجتمع من أجل تحقيق أفضل النتائج المتصلة بجهود التنمية.

٣- حتمية تحقيق التنسيق والتكامل بين المستويات الجغرافية المختلفة وبين التنظيمات والأجهزة المختلفة المعنية بالتنمية.

٤- إن نجاح التخطيط الاجتماعي من أجل التنمية يرتكز أساساً على مدى توافر إحصاءات وبيانات كافية ودقيقة عن موارد المجتمع وإمكاناته المادية والبشرية والتنظيمية وكذلك عن طبيعة المشكلات الاجتماعية وحجمها.

٥- إن نجاح عملية التخطيط الاجتماعي من أجل التنمية يرتكز على مدى قدرة المخططين (خبراء- قادة محليين) على توقع المستقبل وبالتالي التحكم في مسار الأحداث.

٦- أن يستهدف التخطيط الاجتماعي التوصل إلى خطة أو خطط للتنمية تتوفر فيها (المرونة- التوازن- التنسيق) فيما بينها.

---

(١) عبد العزيز عبد الله مختار: "مرجع سبق ذكر"، ص ص: ٢٣٢- ٢٣٣.

٧- التخطيط الاجتماعي الكفء هو الذي يمكنه التوصل إلى خطط واقعية قابلة للتنفيذ قائمة على أساس أفضل وأكفأ استثمار ممكن للإمكانيات والموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها.

٨- التخطيط الاجتماعي الكفء أيضاً هو الذي ينتج عنه خطط طموحة لا تضع في اعتبارها متطلبات وظروف الحاضر فحسب بل تسعى أيضاً إلى تحسين ظروف المجتمع المستقبلية أيضاً.

٩- ضرورة النظرة التكاملية للمشكلات الاجتماعية

حيث يضع المخطط في الاعتبار ثلاثة أبعاد رئيسية في آن واحد هم:

أ- البعد التاريخي للمشكلة: من حيث تطورها وتراكم أبعادها ومدى قدرة المجتمع على مواجهتها.

ب- البعد السوسيولوجي (الاجتماعي): من حيث سوء التنظيم الاجتماعي وخلل النظم الاجتماعية.

جـ- البعد السيكلوجي (الشخصي): وهو طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع والأنماط السلوكية المطلوب تنميتها وتدعيمها.

ب- أهداف التخطيط التنموي:

يستهدف التخطيط الاجتماعي تحقيق هدف عام هو التوصل إلى خطة تتضمن برامج ومشروعات خدمية وإنتاجية يمكن تنفيذها ، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة والشاملة لمجتمع من المجتمعات.

ويمكن مناقشة أهداف التخطيط التنموي بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي[1]:

(١) الأهداف المتصلة بالجهاز الذي يتم التخطيط من خلاله

١- التوصيف السليم للوظائف داخل الجهاز ، أي تحديد المهام والمسئوليات المتصلة لكل وظيفة داخل الجهاز (Job Description).

٢- تحليل الوظائف داخل الجهاز ، أي تحديد الخصائص والعينات الشخصية والمهنية ومستوى التعليم ونوع الخبرات الواجب توافرها في من يشغل كل وظيفة. (Job Analysis).

٣- زيادة معدلات أداء العاملين بالجهاز.

٤- تحقيق أعلى معدلات الكفاءة بالنسبة لعمل الجهاز.

(٢) أهداف متصلة بمشروعات الخطة:

١- ارتباط مشروعات الخطة بالاحتياجات الواقعية والمشكلات الحقيقية للمجتمع.

٢- قدرة المشروعات على إشباع أقصى قدر ممكن من الحاجات وحل أكبر عدد من المشكلات.

٣- تحقيق أعلى درجة من الفاعلية لمشروعات الخطة.

٤- تحديد مدى زمني مناسب للخطة ككل ومراحل زمنية مناسبة لكل مشروع على حده.

---

(١) عبدالعزيز عبدالله مختار وأحمد شفيق السكري: "المدخل في التخطيط للتنمية"، دار المروة للطبع والنشر والتوزيع ، الفيوم ، ١٩٩٧م ، ص ص: ٥١- ٥٢.

٥- التقليل ما أمكن من الفاقد المادي والبشري والزمني.

(٣) أهداف متصلة بالمجتمع المطلوب التخطيط لتنميته:

هناك هدف استراتيجي هو تحقيق زيادة محسوبة في معدلات رفاهية المجتمع وهذا عن طريق تحقيق أربعة أهداف تكتيكية:

١- إشباع حاجات الناس. (هدف وقائي)

٢- مواجهة وحل مشكلات المجتمع. (هدف علاجي)

٣- حسن أداء النظم القائمة في المجتمع. (هدف تنظيمي)

٤- نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلى آخر أفضل منه. (هدف تنموي)

(٤) أهمية التخطيط التنموى:

التخطيط أسلوب علمي يقدر ويحسب ويتنبأ ويعمل على تكييف ومواءمة الوسائل المتاحة للوصول إلى الهدف ، ولقد أصبح للتخطيط في عالمنا المعاصر أهمية كبيرة وضرورية للتقدم وذلك للأسباب التالية :[١]

١- بدون تخطيط سليم لا يمكن تحديد الخطط الاجتماعية وما تتضمن من برامج ومشروعات للتنفيذ ، فالتخطيط هو الوسيلة التنظيمية والتنسيقية المتكاملة التي تساعد على تحقيق الأهداف.

٢- تؤدي عمليات التخطيط إلى تنسيق الجهود وعدم تعارض الخطط بما يحقق وفراً في تكاليف التنفيذ وفي الوقت اللازم لإتمامها وبذلك يضمن التخطيط سلامة التنفيذ والوصول إلى الأهداف بأقل التكاليف وفي أقصر وقت ممكن.

---

(١) أحمد كمال أحمد: "التخطيط الاجتماعي" ، مرجع سبق ذكر، ، ص ص ٦٥- ٦٦.

٣- يعبئ التخطيط جميع موارد المجتمع البشرية والمادية والطبيعية والإدارية والسياسية ويضمن حسن استخدامها استخداماً فعالاً لتحقيق الأهداف.

٤- يساعد التخطيط على وضع الحلول للمواقف والصعوبات المحتملة الوقوع في خطوات التنفيذ وفي جميع المستويات فيؤدي ذلك إلى نجاح الخطة و استمرار التنفيذ بمعدلات كفاءة عالية.

٥- لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرسومة البعيدة المدى دفعة واحدة ، لذلك يساعد التخطيط على وضع الخطط المناسبة للوصول إلى تلك الأهداف النهائية عن طريق الوصول في كل خطة إلى بعض الأهداف كوسيلة لتحقيق الأهداف النهائية.

٦- يحدد التخطيط الحاجات والمشكلات ويساعد على تنظيمها بحسب أولوياتها بعد مشاركة القاعدة الشعبية.

٧- الحاجات دائماً أكثر من الموارد والتخطيط يسعى إلى عملية تحديد أولويات ومواجهة الحاجات في حدود الإمكانات المتاحة.

٨- التخطيط ضرورة أساسية لكل مجتمع يسعى إلى التقدم والتنمية.

(٥) مراحل التخطيط التنموى على المستوى المحلى :

تتضمن العملية التخطيطية على المستوى المحلى المراحل التالية[1]:

(أ) المرحلة التمهيدية لوضع الخطة: وتتضمن الخطوات التالية:

١- شرح الموضوع للمواطنين واستثارتهم إزاء المشكلة المطلوب مشاركتهم في التخطيط لمواجهتها والتوصل إلى صنع أنسب القرارات التخطيطية بشأنها.

---

(١) عبد العزيز عبد الله مختار: " مرجع سبق ذكر"، ص ص ٢٥٠- ٢٥١.

٢- اكتساب ثقة الأهالي وتشجيعهم على المشاركة الفعالة والاعتماد على جهودهم الذاتية للتوصل إلى أنسب الحلول لها.

٣- بناء الجهاز التخطيطي المناسب على أن تتاح فرصة حقيقية لتحقيق أقصى مشاركة ممكنة من القيادات المحلية في تشكيل هذا الجهاز.

(ب) مرحلة وضع الخطة : وتتضمن الخطوات التالية :

١- إجراء الدراسات والبحوث اللازمة.

٢- التعرف على المشكلة المطلوب مواجهتها ودراسة أسبابها ونتائجها والمتأثرين بها وأماكن تواجدهم في المجتمع المحلي.

٣- تحديد الأولويات.

٤- وضع الخطة في ضوء الموارد والإمكانات المحلية المتاحة وفقاً للأولويات المتفق عليها.

(ج) مرحلة تنفيذ برامج ومشروعات الخطة : وتتضمن الخطوات التالية :

١- إيقاظ الرغبة لدى أفراد المجتمع المحلي لحدوث التغيير وتهيئتهم لحدوث هذا التغير المرغوب فيه.

٢- إحداث التغير المرغوب فيه حسب التوقيتات الزمنية لكل مشروع تتضمنه الخطة وأن يكون للمواطنين دور رئيسي في الإشراف على تنفيذ المشروع المحلي.

٣- تثبيت التغيير الناتج عن تنفيذ البرنامج أو المشروع التنموي المحلي بحيث يكون هذا التغيير جزأً من مقومات حياة المواطنين في المجتمع المحلي.

(د) مرحلة التقويم والمتابعة:

وتتضمن قيام المواطنين بالتأكد من تنفيذ برامج ومشروعات الخطة على النحو المطلوب وتقديم الدعم الفني والمادي إذا دعت الحاجة لذلك ، كما تتضمن هذه المرحلة ضرورة تحقيق التنسيق الكامل بين محتويات وأجزاء الخطة عند تنفيذها.

وتتضمن مرحلة تقييم الخطة الخطوات التالية :

١- وضع خطة التقييم مثل إجراء الدراسات والبحوث القبلية والبعدية ، أو الاستعانة بمجموعة أصلية ومجموعة أخرى ضابطة.

٢- تحديد أهداف كل برنامج أو مشروع تحديداً كاملاً وتحديد عناصر كل مشروع ، بتقسيم الهدف العام إلى وحدات فرعية يمكن قياسها.

٣- تحديد المحكات العملية لتقييم برامج ومشروعات الخطة وكذلك تحديد معايير ووحدات وأدوات القياس.

هـ - نماذج التخطيط الاجتماعي من أجل التنمية:

هناك نماذج للتخطيط الاجتماعي وهذه النماذج ترتبط بمتصل واحد تتحرك عليه في اتجاهين متضادين ، يطلق على هذا المتصل اسم المتصل التحليلي- التفاعلي للتخطيط الاجتماعي

.The Analytic- Interactional continuum

وهذا المتصل يرتكز على وجهتي نظر أو اتجاهين رئيسين هما[1]:

([1])Neil Gilbert, & Harry Specht: "Planning for Social Welfare" , Prentice Hall, Inc , Engle wood Cliffs , New jersey, 1977, PP 71-132.

١- التخطيط كعملية تتم بطريقة فنية.

Planning as a Techno Methodological Process.

ويتضمن هذا الاتجاه المهام التحليلية للعملية التخطيطية ، من دراسة لحجم المشكلة وجمع البيانات وترتيب الأولويات ثم تحديد الأهداف وتصميم البرامج وتقدير التكلفة والعائد.

٢- التخطيط كعملة سياسية اجتماعية.

Planning as a Sociopolitical Process.

ويتضمن هذا الاتجاه التركيز أكثر على المهام التفاعلية للعملية التخطيطية مثل إنشاء النظام التخطيطي وتسهيل عمليات الاتصال على المستويات المختلفة والاتفاق والتبادل في القرارات التخطيطية.

ومن خلال الاتجاهين السابقين للتخطيط الاجتماعي يمكن عرض أربعة نماذج للتخطيط الاجتماعي من أجل التنمية وهم كالتالي[1]:

١- نموذج صنع القرار على أسس رشيدة

Rational decision Model:

وهو نموذج يصور التخطيط كنظام مرتب ومتوالية منطقية ، ابتداءً من التشخيص إلى الفعل ، قائم على تحليل الحقائق المتصلة بالمشكلة والنظريات والقيم القائمة بالمجتمع ، فالمشكلة موضع الاعتبار يتم تشخيصها وتوفير الوسائل المبرمجة "Programmatic Means" الحلول المثلى.

---

(١) أحمد شفيق السكرى : "المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية"، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٠م ، ص ص: ٦٦- ٦٧.

ويعرف هذا النموذج بالنموذج السداسي للتخطيط الاجتماعي حيث إنه تتضمن ست خطوات رئيسية وهي كالتالى :

١- وجود دوافع ومبررات تخطيطية.

٢- التعرف على المشكلة ودراستها.

٣- تحديد المهام التخطيطية وتحديد الجهاز التخطيطي الذي يمكن أن يقوم بهذه المهام.

٤- وضع وتحديد السياسة (تحديد الأهداف التخطيطية).

٥- وضع البرامج المحققة لهذه السياسة ثم تنفيذها

٦- تقييم مدى تحقيق هذه البرامج للأهداف التخطيطية.

٢- نموذج التخطيط الاجتماعي القائم على الدراسة التحليلية للمشكلة والتعرف على جوانبها Mixed Scanning Model.

ويتضمن هذا النموذج التخطيطي خليطاً من العوامل والأسس القائم عليها النموذج العقلاني التحليلي والعوامل والأسس القائم عليها نموذج التخطيط التراكمي المتدرج الذي يركز على المهام التفاعلية للاتفاق الجماعي في الرأي، وذلك حيث تجمع البيانات وتحلل (ليس بتفاصيل كثيرة كما في النموذج الرشيد) ولكن من خلال زاوية عريضة بحيث تتضمن الآراء المختلفة ووجهات النظر المتباينة حول المشكلة وحول أنسب الحلول لها كما يحدث في النموذج التراكمي المتدرج.

٢- نموذج التخطيط التراكمى المتدرج

Disjointed Incremental Model.

ويتضمن هذا النموذج الاختيار بين عدد محدود من البدائل التي تختلف أو قد تتعارض مع السياسات القائمة في المجتمع ، أي تسعى هذه

البدائل والحلول إلى إحداث تغيير مقصود في سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية ، لذلك فإن المهام التفاعلية في هذا النموذج كالتبادل والتعاون والتسوية أو الحلول الوسط والوصول إلى اتفاق هو السمة الغالبة للعملية التخطيطية.

٤- نموذج التركيز على الجانب الاجتماعي الإنساني The Transactive Planning.

يركز هذا النموذج على عملية التخطيط ذاتها أكثر من التركيز على المشكلة ، فهو يعتبر التخطيط عملية اجتماعية ولا يهتم كثيراً بأنشطة الخطة كاهتمامه بالتوجيه الفعال للتغيير، حيث الأهداف والوسائل تعدل باستمرار، والعنصر الهام في هذا النموذج هو نوعية التفاعل بين المخطط والعميل ، حيث تتطلب علاقة شخصية بين المخطط والعميل لتأكيد عملية التعليم المتبادل والحوار المقترح.

ثالثاً : الموجهات النظرية للدراسة:

قبل إلقاء الضوء على النظرية التى تنطلق منها الدراسة الحالية يود الدارس الإشارة إلى أهمية النظرية بالنسبة للبحوث العلمية:

فالواقع ذاته شديد التعقيد والتداخل ، ولكي نصل إلى فهم لأي جزء منه فإننا لابد أن نضع لأنفسنا حدوداً Boundaries ، ومعنى هذا أننا سنركز فقط على قطاع محدود من الواقع ، ثم إن علينا أن نختار بعض الأجزاء فقط من بين ما اقتطعناه من هذا الواقع لكي نركز عليه ، والنظرية هي التي تقدم لنا المعايير التي يتم في ضوئها استخلاص تلك الأجزاء من الواقع ، وبالتالي فإن كل تصور نبدأ به البحث يقودنا إلى

نتائج مختلفة[1].

وتعرف النظرية بأنها "مجموعة من المبادئ والتعريفات المترابطة التي تقوم من الناحية التصورية بإضفاء النظام على جوانب مختارة من العالم الإمبيريقي بشكل متسق ، وتتضمن النظرية مجموعة رئيسية من الافتراضات Assumptions و البديهيات Axioms تكون بمثابة القاعدة أو الأساس للنظرية ، أما جسد النظرية فيتكون من قضايا متسقة منطقياً ، قابلة للاختبار إمبيريقياً"[2].

وهناك من يرى أن النظرية هي دليل أو خريطة فكرية استرشادية ، أو تصور ذهني أو نسق فكري معرفي على درجة عالية من التجريد ، أو بناء فرضي استنتاجي ، ويمكن إجمال خصائصه على النحو التالي[3]:-

١- تشتمل النظرية على مجموعة من القضايا المنتجة وذات الفائدة والتي ينبغي أن تتوافر فيها عدة شروط أربعة(أن تكون مستندة إلى أفكار محددة تماماً ، ومتسقة الواحدة مع الأخرى ، ويمكن أن يستقرأ منها تعميمات ، وتقود الدارس إلى مجموعة من الملاحظات والتعميمات التي تؤدي إلى توسيع نطاق المعرفة)

٢- تعتبر النظرية ثمرة لدراسات مستفيضة للوقائع والظواهر، فهي تقدم رؤية منظمة لواقع ما.

---

(١) إبراهيم عبدالرحمن رجب: "مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية"، دار الصحابة للنشر والتوزيع ، شبين الكوم ، ٢٠٠٥م ، ص ١٣٩.

(٢)المرجع السابق : ص ١٤٣.

(٣) أحمد إبراهيم خضر: "إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة"، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة، ٢٠١٣م ، ص١٨٢ .

٣- تصاغ النظرية في شكل مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات المترابطة بعضها ببعض.

٤- تترجم النظرية علاقة ثابتة بين متغيرات بعينها بهدف تحديدها والتنبؤ بما يعتريها من تغيرات.

٥- تسعى النظرية للقفز وراء المجهول بدافع التنبؤ والاستكشاف.

أما النظرية التي ينطلق منها الدارس في دراسته الراهنة لتحقيق أهدافها فهي كالتالي:

- الإطار النسقي الايكولوجى[1] :

تعريفه: "هو إطار رئيسي يستخدم في فهم الفرد ، والأسرة ، والمجتمع ، والوقائع من أشكال السلوك بالمنظمات و المجتمع و يؤكد هذا الإطار على التفاعل والاعتماد المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم"

- الفرض الأساسي للإطار: الإنسان والتغيير:

نقطة البداية بالنسبة لهذا الإطار العلمي ، هي نظرية الايجابية للإنسان ، والفكرة المركزية التي ينطلق منها ، هي فكرة التغيير change.

- بالنسبة للإنسان من هذا المنظور فهو كائن قادر على أن يتغير و يتوافق مع البيئة المحيطة ، بل ويمكنه أيضاً أن يشارك في تغيير هذه البيئة.

- أما التغيير فهو عملية ضرورية ولازمة لنمو الإنسان و تقدمه ، كما أنها عملية لا تقف عند الإنسان فقط ، بل تمتد لتشمل سائر الأنساق المحيطة به من مختلف الأحجام و الأنواع ابتداءً بالأسرة حتى المنظمات والمجتمعات.

---

(١) عبدالعزيز فهمي النوحي: "الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية"، سمير للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ٢٩.

- كما أن وقوع تغير في أحد جوانب نسق ما ، تتبعه تغييرات أخرى في سائر جوانبه ، بل أنه لو وقع تغير في نسق ما يمتد تأثيره إلى الأنساق الأخرى التي ترتبط به.

- أسس وخصائص الإطار النسقي الأيكولوجي:

١- يشغل الفرد عضوية أنساق عديدة ، وهو معرض للتأثر بها كلها ، ولا يمكن التعامل معه من خلال نسق واحد منها ، حيث يكون موقفه متأثراً بأكثر من نسق واحد منها ، بل ربما يكون كلها في نفس الوقت ، وهذه الأنساق تبدأ بالفرد نفسه كنسق بشري ثم كعضو في نسق الأسرة وهكذا حتى تنتهي إلى نسق المجتمع الكبير، وما فيه من قيم واتجاهات.

ويمكن الدارس التعليق بأنه عند العمل مع لجنة الزكاة كوحدة عمل ، لا يقتصر النظر إليها ككيان منفرد مستقل ، بل تمتد النظرة إلى كافة الأنساق المحيطة بها والتفاعلات التي تتم فيما بينهم ، ابتداءً بأفراد المجتمع وحتى القيم والثقافة السائدة بالمجتمع المحلى ، حتى تتيح الفرصة للفهم الأعمق والأدق لموقف اللجنة وسبل تطويرها.

٢- ينظر هنا للفرد على أنه شاغل لأدوار عديدة يشبع من خلالها حاجاته، وحاجات آخرين مشاركين له فيها مما يحقق التوازن(*Equilibrium*) للنسق الذي يضم هذه الأدوار ، إلا أن الأمر لا يسير دائماً على النحو المطلوب ، فكثيراً ما يفشل شاغل الدور في أداء دوره أو بعض أدواره ، مما يؤدى لعدم إشباع الحاجات وحدوث خلل فى التوازن وبالتالي حدوث المشكلات ، وهنا يمكن ربط بين(نظرية النسق ونظرية الدور).

وتطبيقاً على الدراسة الحالية يمكن القول ، أن لجان الزكاة تسعى لإزالة مثل هذه العقبات التي تعرقل الأفراد في القيام بدورهم داخل النسق حتى يعود الاتزان للنسق بشكل مرضي ، فمستحقي الزكاة يعانون من الفقر وضعف الإمكانات التى تعينهم على سد احتياجاتهم الأساسية مما يجعلهم يواجهون مشكلات عدة ، لا تستطيع الإعانات المالية المحدودة معالجتها ، وبالتالي يمكن للجان الزكاة أن تقدم العون لهؤلاء المستحقين من خلال تمكينهم من زيادة دخلهم ، بتمليكهم أدوات إنتاج أو إقامة مشروع صغير أو توفير فرصة عمل ملائمة ، كما أن لجنة الزكاة تعاني هي الأخرى من مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيامها بدورها التنموي داخل المجتمع المحلي على أكمل وجه ، لذا تحاول الدراسة الراهنة تحديد هذه العقبات ، ووضع مقترحات جديدة للتغلب على هذه الصعوبات في ضوء الدراسة الميدانية للواقع الفعلي للجان.

٣- المشكلة في هذا الإطار لا ترجع إلى سبب واحد بسيط ، وإنما هناك غالباً عوامل عديدة مرتبطة بها ، بعضها قد يكون مباشراً ، والبعض الآخر قد يكون غير مباشراً ، فهو إطار يأخذ بفكرة "العوامل المترابطة" .

وهذا يوجه الدراسة الحالية إلى حقيقة هامة ، أنه يتعين على لجان الزكاة عند تصميم ووضع البرامج والمشروعات التنموية داخل المجتمع المحلي أن تراعى الشمول قدر المستطاع ، بحيث إعطاء الأولوية للبرامج الاقتصادية والمشروعات الإنتاجية ، دون الإغفال للبرامج الصحية والتعليمية والخدمية أيضاً ، حيث إن هناك ترابطاً بين هذه المجالات التنموية ، وحدوث قصور فى أى من هذه المجالات يتسبب فى حدوث خلل بباقى مجالات التنمية.

٤- الوحدات التى يتعامل معها هذا الإطار[1]:العميل الذي سوف يتعامل معه الأخصائي الممارس لعمله المهني طبقاً لهذا الأسلوب، هي جميع الوحدات ابتداءً بالفرد وحتى المجتمع المحلي.

أ- مستوى الميكرو Microsystem level الفرد كنسق إنساني(مستحق الزكاة).

ب- مستوى الميزو Mesosystem level منظمة أو مؤسسة اجتماعية(لجنة الزكاة).

ج- مستوى الاكزو Exsosystem level مستوى أكبر قليلاً كالمدرسة أو(المسجد).

د- مستوى الماكرو Macrosystem level ويضم الوحدات الكبرى مثل الجيرة أو (المجتمع المحلى).

٥- أسلوب الممارسة المهنية هنا يركز بشكل خاص على التفاعلات والعلاقات القائمة بين نسق العميل والأنساق القائمة بالمجتمع المحيط ، مع سعيه الدائم والمستمر على إنشاء علاقات وتفاعلات ايجابية بين الوحدة التى يعمل معها وبين سائر الأنساق البيئية.

وهنا نجد التوجيه نحو تدعيم العلاقات والتفاعلات البناءة بين الوحدة أو لجنة الزكاة وباقي الأنساق داخل المجتمع المحلى ، كالمنظمات الأهلية والحكومية التى تعمل فى مجال التنمية لضمان التنسيق والتكامل فيما بينهم ، وكذلك تجنب الصراع المحتمل وقوعه نتيجة التفاعل المستمر بين الأنساق المختلفة ، وتحويله إلى تفاعل ايجابي يستفيد منه الجميع.

([1])المرجع السابق : ص ص٣٠:٣٦.

٦- فالأفراد من هذا المنظور قادرون على التعامل مع بيئاتهم وقادرون على إحداث التغييرات اللازمة فيها ، شريطة أن يتم إطلاق طاقاتهم وإمكاناتهم وإزالة المعوقات التي تحول بينهم وبين العمل على إشباع حاجاتهم ، وتمكينهم من الفرص المناسبة للسعى من أجل أنفسهم.

وهذا يعطي إشارة إلى أهمية إتاحة الفرصة لسكان المجتمع المحلي للمشاركة في تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية التي تقدم لهم من خلال اللجنة ، حيث يرتبط نجاح هذه المشروعات بدرجة مشاركة سكان المجتمع المحلي ، كما أن على الوجه الآخر هناك ضرورة لإعطاء المستحقين فرصة للعمل وكسب العيش بدلاً من الإعانات المالية التى تقدم لهم من اللجان حتى يتطلعوا لتغيير وضعهم وظروفهم المعيشية ويتمكنوا من الخروج من دائرة العوز والفقر.

٧- يتطلب هذا الإطار الاستفادة الكاملة من المعلومات المتاحة أو التى يمكن إتاحتها ، وذلك من خلال تنظيمها وترتيبها بما يكسب هذه المعلومات معانى ذات دلالات معينة يتم استرجاعها واستخدامها عند الحاجة.

وهذا يشير إلى أهمية وجود قاعدة بيانات لدى لجنة الزكاة تعتمد عليها في جميع أعمالها ، بيانات تتصل بالمستحقين أو بالممولين لأموال الزكاة أو بيانات خاصة بالمجتمع المحلي التي تعمل اللجنة من خلاله.

٨- يسمح هذا الإطار ، بل يتطلب من وحدات العمل ، مشاركة فعالة في عمليات التغيير اللازمة لها ، كما يساعد على الممارسة الفعلية لمبدأ حق تقرير المصير Self Determination.

ـ خاتمة:

وبعد الحديث عن تنمية المجتمع المحلي من حيث الخصائص والأهداف والنماذج المفسرة لها و المشروعات التي تنطوي عليها التنمية المحلية ، وكذلك التخطيط التنموى ومبادئه وأهدافه وأهميته والنماذج التخطيطية ، وكذلك عرض للإطار النسقى الايكولوجى كموجه نظرى للدراسة الراهنة ، يود الدارس الانتقال إلى الشق الثانى من الدراسة أو المتغير الثانى وهو لجان الزكاة ودورها فى تنمية المجتمع المحلى لإلقاء الضوء على اللجان ولوائحها المنظمة ، وتوضيح دور الزكاة فى مواجهة المشكلات الاجتماعية وإمكانية توظيفها فى تنمية المجتمع المحلى ، من خلال الفصل النظرى التالى والذى بعنوان "لجان الزكاة وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلى".

لجان الزكاة وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلى

- تمهيد

أولاً : لجـــان الزكـــاة ولوائحهـــا المنظمـــة.

ثانيـــاً : العائـــد الاجتمـــاعى للزكـــاة .

ثالثـــاً : دور الزكـــاة فـــى تمويـــل التنميـــة.

رابعـــاً : المصـارف الشـرعية وتعزيـز الـدور التنمـوى للزكـاة.

- خاتمة

ـ تمهيد :

الزكاة نظام مالي متميز فيه الحل الشافي للبشرية ، لكثير من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والجهل والمرض ، فالزكاة شاملة بوعائها كل الأموال ، وبمصارفها كل المحتاجين ومن في حكمهم ، عبادة لا يمكن التحايل في أدائها أو التهرب منها ، لأنها ربانية في فرضيتها وتوزيعها ، ولها علاقة وثيقة بمختلف مجالات التنمية ، حيث إنها تحفز الإنتاج بتشغيل الطاقات المعطلة أو زيادة الاستثمار بدفع الأموال المكتنزة لحلبة الإنتاج ، خوفاً من تآكلها مع مرور الزمن ، ويمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية لما فيها من نفع عام لجموع المسلمين.

لذا يحاول الدارس من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي كمؤسسة منوط بها تجميع الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية واللوائح المنظمة لها ، وتوضيح العائد الاجتماعي للزكاة وأثرها على المجتمع المسلم ، وتبيان الدور الجليل الذي تلعبه الزكاة في تمويل التنمية ، كما يحاول الدارس في نهاية الفصل عرض سريع للمصارف الشرعية للزكاة مع التركيز على مصرف في "سبيل الله" وآراء العلماء المعاصرين في إمكانية توجيه جزء من أمواله لإقامة المشروعات التنموية بالمجتمع المسلم .

أولاً : لجان الزكاة و لوائحها المنظمة :

شهد العالم العربي والإسلامي مع نهاية الستينيات من القرن العشرين ظهور العديد من مؤسسات وصناديق الزكاة ، كمحاولة لاستغلال الدور الكبير الذي تقدمه الزكاة سواء على الجانب الديني ، الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي.

فقد قامت العديد من الدول الإسلامية بإصدار قوانين جديدة تنظم جباية الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية ، من خلال إقامة هياكل إدارية في وزارات الأوقاف والشئون الإسلامية ، أو المالية ، أو الشئون الاجتماعية وغيرها ، أو إسناد المهمة إلى مؤسسات زكوية مستقلة إدارياً ومالياً.

لذا يحاول الدارس التعرض سريعاً لبعض من هذه المؤسسات والصناديق الموجودة بالعالم العربي والقوانين التي صدرت بشأنها ، مع التركيز بشكل أكثر توضيحاً على لجنة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي كمؤسسة منوط بها جمع وتوزيع الزكاة فى مصر.

١- صندوق الزكاة فى المملكة العربية السعودية :

في تاريخ١٣٧٠/١/٢١ صدر المرسوم الملكي رقم ٨٦٣٤,٢٨,١٧ الذي ينص على استيفاء الزكاة كاملة من الأفراد والشركات الذين يحملون الجنسية السعودية وفقاً للأحكام الشرعية ، وعلى ضوء هذا المرسوم صدر القرار الوزاري رقم٣٩٣ من نفس السنة متضمناً التعليمات الخاصة بتنظيم وتحصيل الزكاة من المكلفين بها شرعاً ، ثم صدر مرسوم ملكي رقم ٧٦ بتاريخ١٣٩٦/١٠/٩هـ ليجيز إخراج نصف الزكاة لمستحقيها بمعرفة المكلف ، ما عدا الشركات المساهمة فتجبى الزكاة كاملة[1].

([1]) محمود عاطف البنا:" نظام الزكاة والضرائب فى المملكة العربية السعودية" ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٩٨٣م ، ص٣٧.

٢- صندوق الزكاة اليمنى :

أنشئ صندوق الزكاة باليمن بصدور قانون الزكاة اليمني بالقرار الجمهوري رقم (٩) لسنة ١٩٩٦م ، واشتمل القانون على أوعية زكوية لم تكن موجودة من قبل ، والمتمثلة في زكاة الدخل والمستغلات حيث احتوى القانون على سبعة أبواب رئيسية[١].

٣- صندوق الزكاة فى الأردن :

فى بداية الأمر صدر قانون الزكاة رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤م ، ينص على جمع الزكاة بقوة القانون نقداً على الأنعام ، الأراضي ، البضائع ، السلع والأموال ، وكذا تشكيل مجلس إدارة الصندوق ، وأخيراً صدر القانون المؤقت رقم ٢ لعام ١٩٨٢م والذى يسمح بتنزيل كامل مبلغ الزكاة من إجمالي الضريبة الخاضع لها الفرد[٢].

٤- صندوق الزكاة فى السودان :

صدر أول قانون لتنظيم الزكاة في السودان ١٣ شوال ١٤٠٤ه الموافق ١٩٨٤م ، بهدف إحياء الزكاة كفريضة ، وتعتبر التجربة السودانية من بين التجارب الرائدة والناجحة فى مجال تحصيل وتوزيع الزكاة ، وفى سنة ١٤٠٦ه والموافق ١٩٨٦م ، صدر قانون جديد ضم بموجبه صندوق الضرائب والزكاة معاً ، ومن أهم سمات هذا القانون انه جعل الزكاة إجبارية على

---

(١) مصطفى دسوقي كسبة: "دراسة مقارنة لقوانين الزكاة في الدول الإسلامية"، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص٧.

(٢) حفص بونبعو ياسين: "مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، جامعة الجزائر ، ٢٠١١م ، ص١٦٢.

كل مسلم وأسندت جبايتها للدولة ، وفى سنة ١٩٩٠م ، صدر قانون الزكاة وفصلت بموجبه الزكاة عن الضرائب ، وأسست هيئة لها عرفت بديوان الزكاة ، ويتكون الديوان من إدارات مركزية بالولايات، ويشرف على ضبط سياسته المجلس الأعلى لأمناء الزكاة المكون من كبار رجال العلم والشريعة ورجال البر والإحسان ، ويتميز بطابع شعبي رسمي[١].

٥- بيت الزكاة الكويتى :

وهو هيئة حكومية عامة لها شخصية اعتبارية وذات ميزانية مستقلة تأسس بموجب القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢م ، لأغراض جمع وتوزيع أموال الزكاة ، وصرفها فى مصارفها الشرعية ، والقيام بأعمال الخير والبر العام ، والتوعية بفريضة الزكاة ودورها فى المجتمع وبث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع[٢].

٦- التجربة الليبية:

حيث صدر القانون المنظم لفريضة الزكاة فى ليبيا بتاريخ ٩ رمضان ١٣٩١هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٧١م ، قد صدر هذا القانون من منطلق اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً لاستقاء الأحكام ، ولإحياء فريضة الزكاة التي أوجبها الإسلام ، وتلبية لرغبات الشعب الليبي المسلم وقد تضمن القانون أربعة أبواب رئيسية ،وتم بمقتضاه إقامة إدارة عامة لشئون الزكاة تختص بتلقي الإقرارات وفحصها ، والتحقق من المقدار

---

(١) محمد منذر قحف: "النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها "، وقائع الندوة ٣٣(المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر) ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، ٢٠٠١م ، ص ٢١٥.

(٢) عز الدين مالك الطيب: "اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة" ، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، الخرطوم ، ٢٠١٢م ، ص ٢٨٣.

الواجب ، وجبايتها وتوريدها إلى الجهات التي تصرف منها حسب ما أقره الشرع وهذه الجهات نجد منها ، الهيئة العامة للضمان الاجتماعي[1].

٧- جمهورية مصر العربية:

لم يصدر حتى الآن في مصر قانون يوجب جمع الزكاة وينظمها ، فما زال إيتاء الزكاة موكولاً لرغبة الفرد المسلم ومحض اختياره ، وما قدم لا يعدو أن يكون مشروعات قوانين للزكاة نذكر منها:

أ- مشروع قانون بشأن الزكاة في عام ١٩٤٨م قام بإعداده وصياغته نخبة من علماء المسلمين في ذلك الوقت.

ب- مشروع القانون المصري الثاني عام ١٩٨٤م قام بإعداده لجنة الشئون المالية والاقتصادية المتفرعة عن لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بمجلس الشعب ، ورغم ما في هذا القانون من مميزات إلا أنه لم يرى النور حتى الآن[2].

ج- مشروع قانون بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٤م بإنشاء صندوق (بيت الزكاة والصدقات) المصري ويتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية ، ويخضع لإشراف الإمام الأكبر شيخ الأزهر ويكون مقره القاهرة وله فروع بالمحافظات ، يهدف لقبول أموال الزكاة والصدقات والتبرعات والهبات والوصايا والإعانات الخيرية ، وتنميتها ، وصرفها في وجوهها المقررة شرعاً وحسب أولوياتها وصولاً لتنمية

---

(١) نبيل محمد صادق:"الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، مرجع سبق ذكر، ، ص ٢٠٠.

(٢) المرجع السابق : ص ٢٠١.

الفرد والمجتمع[1].

وبعد العرض العام لصناديق الزكاة والقوانين المنظمة لها لبعض الدول العربية يود الدارس إلقاء الضوء بشكل خاص على بنك ناصر الاجتماعي ولجانه كأول بنك إسلامي أنشئ في العالم العربي والإسلامي وهو المنوط بجمع الزكاة وتوزيعها داخل جمهورية مصر العربية.

فقد أنشئ بنك ناصر الاجتماعي بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١م ، في نطاق الملكية العامة ليكون أول بنك لا يتعامل بسعر الفائدة (الربا) ، وفي عام ١٩٧٢م ، قام البنك بتكوين إدارة عامة للزكاة تطبق فريضة الزكاة ، وذلك بأخذها من كل مسلم قادر تجب عليه الزكاة ، ثم صرفها في مصارفها الشرعية[2].

ولم تكن نشأة بنك ناصر الاجتماعي من قبيل النشأة التقليدية للمؤسسات المالية الأخرى ، إنما أنشأته الدولة ليكون أحد أدواتها الهامة في تحقيق أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية ، لذا أناط القانون بالبنك مهمة تلقي أموال الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية ، وللقيام بهذه المهمة الجليلة عمل البنك على إيجاد عدة آليات فعالة ، ومنها[3]:

---

(1) رئاسة الجمهورية : "الجريدة الرسمية"، العدد ٣٦ ، الصادر في ٩ سبتمبر ، ٢٠١٤م، ص ٢.

(2) عز الدين مالك الطيب: "مرجع سبق ذكره" ، ص ٢٧٢.

(3) عبدالله عبدالعزيز: "تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية"، أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ص ١٩٢-١٩٣.

- **إنشاء الإدارة العامة للزكاة:**

قام البنك بإنشاء إدارة عامة متخصصة لنشاط الزكاة تتبع قطاع التكافل الاجتماعي بالبنك ووضع القواعد واللوائح المنظمة التي تكفل ضبط عملية تلقي أموال الزكاة نقداً وعيناً وإنفاقها في مصارفها الشرعية، كما أعد لهذا النشاط دورة مستندية ومجموعة دفترية خاصة وحساباً مستقلاً للزكاة تسهل مراقبته لا يختلط بأموال البنك ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك يتحمل بكافة النفقات الإدارية الخاصة بنشاط الزكاة.

ويمكن هنا عرض أخر بيان مالي لموارد ومصارف الإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر، لتقديم صورة أكثر وضوحا لحجم التمويل الذي يصل للإدارة ولجانها الفرعية في مصر:

جدول رقم (٢)[1]

الحركة الإجمالية	٧/ ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣/٦
إجمالي مصارف الإدارة العامة للزكاة	٢١٣,٤٢٢,٣٣٣ جنيهاً
إجمالي موارد الإدارة العامة للزكاة	٢١٩,٣١٦,٧٨٣ جنيهاً
تمليك وسائل الإنتاج	٩,٨٣٩,٦٨٧ جنيهاً
عدد المشروعات	٣٢٨٠ مشروعاً

(١) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم(٢) .

ويتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن الإدارة تحصل على ما يقرب من ٢٢٠ مليون جنيهاً مصرياً في العام الواحد ومصارفها تقدر بحوالي ٢١٤ مليون جنيهاً مصرياً ، ما بين إعانات مادية وأخرى عينية ، في حين أنها تعمل على تمليك وسائل الإنتاج للقادر على العمل من المستحقين بما يقرب من ١٠ مليون جنيهاً مصرياً بإجمالي ٣٣٠٠ مشروعاً إنتاجياً على مستوى الجمهورية.

- **تشكيل لجان أهلية (لجان الزكاة):**

بناء على إيمان البنك بأن عملية إحياء فريضة الزكاة تتطلب مشاركة شعبية واعية مدركة لأهمية الزكاة ، قادرة على الدعوة لإحيائها ، ملمة بقواعد إنفاقها ، لذا فقد دعى البنك إلى تشكيل لجان شعبية باسم "لجان الزكاة" في الأحياء والقرى والنجوع تضم العناصر المشهود لها بالسيرة الطيبة وحسن السمعة لتقوم بمهمة الدعوة الحسنة بين المواطنين لحثهم على إخراج زكواتهم والعمل على تحصيلها وتوزيعها على مستحقيها الحقيقيين ، وذلك تحت الإشراف الكامل للبنك ، وقد بلغ عدد تلك اللجان في ١٩٩٩/٦/٣٠م أكثر من خمسة آلاف لجنة [١].

- **المندوبيات(فروع البنك):**

لضمان سرعة الاستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي وزيادة التلاحم بين جهود البنك والجهود التطوعية من أجل زيادة فعالية جهود البنك في مجال التنمية الاجتماعية ، حرص بنك ناصر الاجتماعي على نقل خدماته لمفردات المجتمع الريفي في محال إقامتهم ، خاصة بعد النجاح الكبير لبرنامج تمليك مستحقي الزكاة لوسائل ومستلزمات الإنتاج ، حيث توجه

---

(١) عبدالله عبدالعزيز: "مرجع سبق ذكر"، ص١٩٣ .

البنك نحو إنشاء مندوبيات(فروع للبنك) بالقرى والنجوع مستعيناً في ذلك بالجهود الذاتية للأهالي من خلال قيامهم بتدبير المقر المناسب للمندوبية على أن يقوم البنك بتأسيسها وتوفير العمالة اللازمة ، وقد وصل عدد المندوبيات التي بدأت مزاولة نشاطها مما يقرب من تسعين مندوبية منتشرة في قرى ونجوع محافظات الوجه القبلي والبحري[1].

ويمكن إلقاء الضوء بشكل أكثر تفصيلاً على لجان الزكاة لكونها المستهدفة من قبل الدراسة الحالية وذلك من خلال النقاط التالية:

١- كيفية تشكيل لجان الزكاة:

يتم تشكيل لجان الزكاة حسب لائحة الزكاة المعتمدة من مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي كالتالي:

- تنص اللائحة على أن يجوز التصريح بتلقي أموال الزكاة عن طريق لجان تسمى "لجان الزكاة" يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس إدارة البنك أو من يفوضه في ذلك ، ويحدد هذا القرار النطاق الجغرافي أو العضوي الذي تمارس فيه اللجنة عملها ، ولا يجوز لها أن تتجاوزه[2].
- يكون تشكيل لجان الزكاة بناء على طلب من الأشخاص المتطوعين من غير العاملين بالبنك الراغبين في القيام بأعمال الزكاة والمشهود لهم بحسن السمعة ويحدد بالطلب مقر اللجنة ونطاق عملها الجغرافي (الحي - القرية - المدينة) أو العضوي (شخص عام ، أو خاص)[3].

---

(١) المرجع السابق : ص ١٤٩.

(٢) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم (٩) الذي يوضح لائحة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي ، مادة رقم (٥) .

(٣) المرجع السابق ، مادة رقم (٦) .

- يصدر القرار بتشكيل اللجنة بعد أخذ رأي الجهات الأمنية ، على أن يتضمن هذا القرار[1]:

أ- النطاق الجغرافي الذي تمارس فيه اللجنة عملها.

ب- مقر اللجنة.

ج- أعضاء اللجنة بحيث يكون من بينهم مقرر وأمين صندوق وعضو له حق التوقيع.

ويمكن الاطلاع على نموذج لتشكيل لجنة زكاة حديثة تم الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي[2] وذلك للتعرف أكثر على نوعية أعضاء تلك اللجان من خلال المسمى الوظيفي لهم.

وتعليقاً على لائحة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي بشأن تشكيل لجان الزكاة السابق ذكرها ، يتبين أن هناك شروطاً يجب توافرها في أعضاء اللجنة حتى تتم الموافقة على تشكيل اللجنة من قبل إدارة البنك ، وهي أن يكون مشهود لأعضاء اللجنة بحسن السمعة فقط ، ولم تتطرق اللائحة إلى خبرات ومهارات واجب توافرها بأعضاء اللجنة تتصل بنوعية العمل المناط لهم داخل اللجنة ، مثل خبرات خاصة بالعمل التطوعي والاجتماعي ، أو درجة علمية ، أو تخصص مهني يتصل بالعمل الاجتماعي قد يساعد في رفع كفاءة العمل داخل لجان الزكاة ، وهذا قد يعتبر قصوراً قد يتسبب في عدم قيام اللجنة بمهامها بالشكل المطلوب والمتوقع منها في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي للجنة ، وهذا ما

([1]) المرجع السابق ، مادة رقم (٧) .

([2]) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم (١) الذي يعرض نموذج لتشكيل لجنة زكاة من قبل الإدارة العامة للزكاة.

تحاول الدراسة الراهنة الكشف عنه من خلال دراستها الميدانية.

٢- طبيعة عمل لجان الزكاة:

تعمل لجنة الزكاة على قبول وصرف أموال الزكاة ، وقد حددت طبيعة عملها لائحة الزكاة ببنك ناصر بشكل دقيق بحيث لا يجوز لها أن تحيد عما تقرر بشأنها ، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية[1]:

- تقبل اللجان أموال الزكاة بموجب إيصالات صادرة عن البنك مسلسلة ومختومة بخاتم الفرع المختص والتي سلمت لمقرر اللجنة أو أمين الصندوق ، ولا يجوز للجان طبع أية إيصالات بمعرفتها.
- يتم توريد أموال الزكاة التي تقبلها اللجان بمعرفة أحد أعضائها في الحساب المخصص لذلك بفرع البنك الذي يقع في دائرته مقرها ، ويتم تسوية مستندات الإيداع والصرف ومصروفات اللجنة كل شهر.
- يجوز للجنة صرف مبالغ الزكاة للحالات بشكل مباشر ، وذلك بعد إجراء بحث اجتماعي يحدد سبب منح المساعدة.
- في حالة تلقي اللجان أية تبرعات عينية تقوم اللجنة بتوزيعها على المستحقين ، كما يجوز لها أن تقوم ببيعها وتوزيع الحصيلة.
- تودع أموال الزكاة التي تقبلها اللجان لدى بنك ناصر الاجتماعي وفروعه دون غيره من البنوك الأخرى ، ولا يجوز للجنة أن تحتفظ برصيد نقدي يزيد على نفقات الزكاة الشهرية إلا بإذن الفرع المختص ولوجود ضرورة تستدعي ذلك ، كما تقوم كل لجنة بإعداد بيان

([1])انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم (٩) الذي يوضح لائحة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي، مادة رقم (٩-١٣).

مالي شهري وآخر سنوي واعتماده من الفرع المختص.

ويتضح من خلال عرض المواد المنظمة لعمل لجنة الزكاة أنها مواد مكبلة لأعضاء اللجنة بالعديد من الإجراءات الروتينية ، كضرورة إيداع جميع الأموال المحصلة بواسطة اللجنة داخل بنك ناصر، وعدم صرف أي أموال منها إلا بالرجوع إلى إدارة البنك ، وعدم جواز احتفاظ اللجنة بأي أموال تزيد على نفقات اللجنة الشهرية داخل اللجنة ، وهي بذلك تغفل إمكانية حدوث الكوارث والنكبات لأحد أفراد أو أسر مجتمع اللجنة ، مما يتسبب في عدم استجابة لجنة الزكاة بالشكل المطلوب تجاه هذه الحالات الحرجة والتي تحتاج إلى دعم سريع لإسعافها.

كما تبيح اللائحة للبنك استخدام جزء من حصيلة أموال الزكاة المودعة لديه في القيام بمشروعات لتشغيل شباب الخريجين من مستحقي الزكاة ، أو مشروعات إنتاجية صغيرة من خلال لجان الزكاة[1].

وهذا يؤكد على إباحة البنك والقائمين على مجلس إدارته إمكانية توجيه جزء من أموال الزكاة لتحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة ، من خلال تمليك الفقراء القادرين على العمل مستلزمات مشروع إنتاجي بسيط يعتمد على الخامات البيئية المتوفرة ، يقوم المستفيد بنفسه بتحديده وفق إمكاناته والمكان المتوفر لديه ، ويقدم رأسمال المشروع من قبل البنك في صورة عينية بدون فوائد وبدون ضمانات وبنظام سداد يتناسب وظروف كل حالة مستحقة وطبيعة المشروع[2].

٣- أهداف لجان الزكاة:

([1])المرجع السابق : مادة رقم (٢٥).

([2])عبدالله عبدالعزيز : "مرجع سبق ذكره"، ص ١٩٦.

لقد عهدت الدولة إلى بنك ناصر الاجتماعي بمهمة تلقي أموال الزكاة وإنفاقها على مستحقيها بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١م ، والذي حددت مادته الثانية الهدف الأصيل للبنك وهو توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين ، وتحقيقاً لهذا الهدف الأصيل ، تحاول لجان الزكاة تحقيق مجموعة من الأهداف الهامة والتي أنشئت من أجلها وهي[1]:

الهدف الأول: هو الوصول بفريضة الزكاة لقلوب المسلمين ، وذلك بقيام اللجنة بدور مزدوج هو دور الداعية ودور الجابي ، فالداعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وعن طريق خطباء المساجد أثناء صلاة الجمعة والدروس والندوات التي تقيمها لجان الزكاة ، بالإضافة للقاءات الشخصية والنشرات والكتيبات واللافتات ، أما الجابي فهو دور اللجنة في قبول الزكوات وإيداعها في حساب خاص بالبنك لحين صرفها في مصارفها الشرعية.

الهدف الثاني: هو الوصول بالزكوات المحصلة إلى مستحقيها الشرعيين ، فمبدأ محلية الزكاة أعطى فرصة جيدة لأعضاء اللجنة أن يتعرفوا على المستحق للزكاة بكل يسر ، فأعضاء اللجنة بمثابة الأذن التي تسمع والعين التي ترى والقلب الذي يشعر بحاجة المستحقين الفعليين من أفراد المجتمع المحلي.

الهدف الثالث: هو تحويل الطاقات العاطلة والقادرة على العمل من المستحقين إلى قوى منتجة ، وتعمل اللجان على انتهاج نهج الرسول ﷺ في العمل ، جاهدة على تحويل مستحقي الزكاة العاطلين والقادرين على

---

(1) عز الدين مالك الطيب: "مرجع سبق ذكره"، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

العمل إلى منتجين ، حيث إن الرسول ﷺ قدم للمحتاج قادوماً وحبلاً كي يحتطب من الجبل ويبيع منها ليكفي بيته ويمنعه عن السؤال ، وبذلك علمه طريق الإنتاج بدلاً من طريق التسول[1].

الهدف الرابع: هو العمل على حل مشاكل الحي أو القرية أو المنطقة التي تقع بها لجنة الزكاة ، فتعمل اللجان على محاولة إيجاد الحلول الإسلامية العلمية والعملية لمشكلات الحي بتعاون أفراده معها ، لتبادل المنفعة بين المسلمين واكتساب قيمة التعاون من خلال تفجير طاقاتهم وإمكاناتهم ، وتعمل اللجنة أيضاً على أن يعود المسجد الجامع بحيث تلحق به جميع الأنشطة المتصلة بالمجتمع المحلي له، ومساعدة محدودي الدخل أيضاً على زيادة مستوى معيشتهم بتمليكهم وسائل الإنتاج وتدريبهم عليها[2].

وقد حاولت الدراسة الحالية إلقاء الضوء على الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها لجنة الزكاة ، و التي تسعى إلى حل المشكلات المجتمعية المحلية للجنة من خلال تضافر طاقات وإمكانات المجتمع الذاتية وإكساب أفراد المجتمع المحلي قيمة التعاون المثمر لصالح الجميع ، وإعانة الأسر على زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها ، من خلال إقامة المشروعات الصغيرة و تمليك وسائل الإنتاج لتنمية الفرد والمجتمع ، وذلك بهدف التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور هذه اللجان بشكل علمي

([1]) محمد محمود زغلول: "تحصيل وتوزيع الزكاة تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مصر" ، وقائع الندوة٣٣(المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر) ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، ٢٠٠١م، ص٣٦٨.

([2])المرجع السابق : ص ٣٦٩ .

ومخطط كي تستطيع تحقيق الهدف من نشأتها بشكل جيد ومقبول.

ثانياً: العائد الاجتماعي للزكاة:

تعد الزكاة بالدرجة الأولى أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الرشيدة ، وتنمية الأفراد اجتماعياً ، وذلك حرصاً على سلامة الرأسمال البشري وتنميته ، حيث إن الإنسان هو المحور الرئيسي في تشريع الزكاة ، فالزكاة طهره للمزكي ، بها تصفو نفسه وينمو ماله ، والزكاة إعانة للمستحق يحفظ الله ﷻ بها كرامته ويصون بها وجهه عن ذل السؤال ، ومن حكمة الله (ﷻ) البالغة أن خصص حصيلة الزكاة لثمانية طوائف من المستحقين وهم الأكثر احتياجاً بالمجتمع ، بهدف رفع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ، وبذلك تؤدى الزكاة من خلال تخصيص إنفاق حصيلتها على مجموعة من الأدوار والمنافع الاجتماعية البارزة داخل المجتمع المسلم . [1]

لذا يمكن إلقاء الضوء على خمسة منافع أو عوائد اجتماعية رئيسية للزكاة بالمجتمع المسلم كما يلي:-

١- محاربة الفقر:

لقد شرعت الزكاة لتحقيق مقاصد كبرى ، اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ومن أهم هذه المقاصد وأعظمها إشباع حاجة الإنسان ، محاربة الفقر والمسكنة ، ومحاولة تخفيف حدة الفقر بالمجتمع الإسلامي وهذا واضح من الآية الكريمة التي نزلت في مصارف الزكاة ، حيث إنها بدأت

---

(١) أحمد عبدالله حسن :"دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، مجلة صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع والثلاثون ، جامعة الأزهر ، القاهرة، ٢٠٠٨م ، ص ٤٠٨.

مصارف الزكاة بالفقراء والمساكين ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾ ﴾ التوبة: ٦٠

وقد أكد رسول الله ﷺ المعنى نفسه في أحاديث كثيرة حتى أنه لم يذكر في بعض الأحيان هدفاً للزكاة غير ذلك ، كما في حديثه ﷺ لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى أهل اليمن ، وأمره أن يعلم من أسلم منهم "أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم"[1].

وعند تعريف الفقراء والمساكين استلهم الفقهاء معانٍ شملت كل ذوي الحاجات ومن يمكن أن ينتسب إليهم إذ نجدهم يضمون في زمرة الفقراء والمساكين ما يلي:- [2]

- من لا يقدر على الكسب بسبب العجز الجسمي كالمريض المزمن والشيخ الفاني.
- الأيتام الذين فقدوا آباءهم ، ولم يبلغوا الحلم ، وليس لهم تركه تكفيهم.
- النساء المطلقات والأرامل اللائي يفتقرن إلى ما يكفيهن.
- المتعطل أو القادر على العمل لكنه لا يجد فرصة العمل المناسب.

([1]) صحيح البخاري : كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، الجزء ٢ ، حديث رقم ١٣٣١، ص٥٠٥.

([2]) ربيع محمود الروبي: "التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم"، سلسلة دراسات اقتصادية ، مركز صالح كامل ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص١٤٣.

- المحروم من العمل بسبب العجز أو المرض أو السجن أو التفرغ للتعليم.
- من هلك ماله بحرق أو غرق أو سرقة ولم يبقى منه ما يسد حاجاته الأصلية.
- من له كسب لكنه لا يكفيه.

فقد حرص الإسلام على توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي ، والمقصود بحد الكفاية هو المستوى اللائق للمعيشة وليس المستوى الأدنى المعروف بحد الكفاف ، أي أن علاج الإسلام للفقر يقوم على نقل الفرد من مستوى الفقر إلى مستوى الغنى لقول الرسول ﷺ "إذا أعطيتم فأغنوا"[1] ، ويتأتي ذلك من خلال تمكين الفقراء القادرين على العمل من مزاولة النشاط والتكسب وذلك بمدهم بأدوات مزاولة الحرفة أو المهنة أو رأس مال تجارة ، كما تصرف الزكاة لغير القادرين على العمل في شكل منح دورية لسد احتياجاتهم المعيشية[2].

وعلى الرغم من وضوح المنهج الإسلامي في علاج الفقر وتداعياته ، فإن الأمم المعاصرة والمؤسسات الدولية لا تزال عاجزة عن فهم أبعاده وآثاره وضوابطه فتراها تتخبط بين سياسات التحرير والتقييد حتى تفاقمت مشكلة الفقر عالمياً وارتفع عدد فقراء العالم إلى أكثر من مليار مواطن معظمهم في الدول الإسلامية النامية دون وجود بارقة أمل في تحسين أحوالهم ، وهو ما يدعو إلى مناشدة المسئولين في الدول الإسلامية إلى العودة للمنهج الإسلامي لمكافحة الفقر وحماية الفقراء.

---

(1) حمدي عبد العظيم:"مفهوم مقاييس الفقر بين الفكر الإسلامي والفكر المعاصر" ، أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص١٢٧.

(2) ماجدة أحمد شلبي: "مرجع سبق ذكره"، ص٢.

٢- محاربة البطالة والتشجيع على العمل:

البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة ، وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها و هي أكثر انتشاراً في الدول النامية لأسباب ترجع إلى قصور النمو الاقتصادي على ملاحقة النمو السكاني ، ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل[١].

في حين أن الزكاة تلعب دوراً هاماً و أساسياً في علاج مشكلة البطالة و ذلك للاعتبارات الآتية:[٢]

أ- إن سياسات معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الوضعي تتمثل في المقام الأول في ضرورة توفير الاستثمارات اللازمة لإقامة المشروعات ، والزكاة من هذا المنطلق تعتبر مصدراً أساسياً لتمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي عن طريق توجيه جزء من حصيلتها إلى إقامة المشروعات التي يحتاج إليها الفقراء وتشغيلهم فيها ، كما يجوز استخدام جزء منها في شراء أدوات الإنتاج وتمليكها لصغار العمال من الفقراء والمساكين الذين هم من مستحقي الزكاة.

ب- تدفع فريضة الزكاة بالمسلم إلى ضرورة استثمار أمواله في مشروعات إنتاجية حتى يستطيع دفع الزكاة من ربح الاستثمار بدلاً

---

(١) خلود عطية الفليت:" تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي" ، بحث منشور ، مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة ، كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠٠٧م ، ص ٢٠٢.

(٢) سهير حسن عبدالعال: "معالجة مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٤١٣هـ ، ص ص:٤١-٤٤.

من أن يدفعها من رأس المال نفسه ، وهذا يفتح مجالا للتشغيل و إيجاد فرص عمل جديدة ، فلقد فرضت الشريعة الإسلامية الزكاة على المال النامي أو القابل للنماء وهذا يدفع صاحبه إلى استثماره خشيةً أن تأكله الزكاة ، و لقد أكد على ذلك رسول الله ﷺ بقوله " استثمروا أموالكم حتى لا تأكلها الصدقة"[1].

ج- كما أن دور الزكاة في حل مشكلة البطالة لا يتوقف على الإنفاق لمرة واحدة على الاستثمار والإنتاج ، وإنما تطبيقاً للنظريات الاقتصادية التي تربط بين الدخل الكلي ومعدل الاستثمار، فإنفاق حصيلة الزكاة في المجتمع ودفع الأموال العاطلة إلى ميدان الاقتصاد والاستثمارات ، من شأنه أن يحدث أثراً مكرراً في الدخل القومي الكلي وبالتالي في حجم الاستثمار ، وهذا من شأنه أن يزيد من فرص العمل، وهذا ما يدلل عليه القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٢٦١ ﴾ البقرة: ٢٦١

د- كما أن للزكاة أثراً مباشراً في تقليص معدل البطالة عن طريق تعيين العاملين عليها الذين عينهم الله تعالى في كتابه الكريم حصراً ، هؤلاء يشكلون جهازاً متكاملاً من الجزاء وأهل الاختصاص ومساعديهم، فسهم العاملين عليها من مصارف الزكاة يفتح باباً

([1]) الإمام مالك بن انس :"إسعاف المبطئ برجال الموطأ"، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص٢٠٢.

لفرص العمل الحقيقية من خلال عملهم في الزكاة ، ومن ثم تمويل رواتبهم من خلال مورد حقيقي يمول مثل هذه الوظائف[1].

٣-محاربة ديون الغارمين:

فالغارم هو كل من لحقه غرم وأثقله ولا يملك لنفسه ما يوفي به دينه فهو يعطي من صندوق الزكاة لكفاية حاجته [2] ، والدين أنواع ، فهناك ديون تجارية وديون شخصية[3]:-

- **الديون التجارية:**

مثل التاجر أو الصانع الذي لا يحسن تدبير أمره والمثقل بالديون ، وهذا يجوز إعانته بسداد دينه لتمكينه من استمرار نشاطه ومن ثم تسديد الديون عندما يتيسر له ، وهذا الصنف من رجال الأعمال لديه بالفعل ما يكفيه لسداد ديونه من أصول ثابتة مثل الآلات والمعدات...وما غير ذلك ، ولكن لا يمتلك السيولة التي تمكنه من الاستمرار في العمل ، فعندما يسد له دينه من حصيلة الزكاة يتمكن من مزاولة نشاطه دون اللجوء إلى الاستدانة بالفوائد الربوية والتي قد تزيد من محنته الحالية.

- **الديون الشخصية:**

ويمكن تقسيمها إلى أنواع:

١- الغارمون لمصلحة أنفسهم : مثل الاستدانة لنفقة بـ كسوة – زواج – علاج مرض – بناء مسكن – شراء أثاث – تزويج أبناء – إتلاف شيئاً من غير قصد أو سهو – فهذه الاستدانة ، ينبغي للإمام أو الحاكم أن

([1]) حفص بونبعو ياسين:"مرجع سبق ذكر" ، ص١٣٥.

([2])المرجع السابق : ص١٣٧.

([3]) نبيل فتحي المعداوي: "مرجع سبق ذكر" ، ص٨.

يقضي عنهم من بيت المال(حصيلة الزكاة).

٢- أصحاب الكوارث : مثل السيل أو الحريق أو الزلازل....وغير ذلك ، ويقضي عنهم بإعانة مالية من أموال الزكاة أيضاً.

٣- وكذلك تمويل مستحقي الزكاة ممن انقطعوا عن العمل لسبب من الأسباب وتراكمت عليهم الديون ، بالقرض الحسن من أموال الزكاة إذا كانوا قادرين على العمل وتتوافر لديهم الاستطاعة على تسديد القرض ورده لبيت مال الزكاة أو مؤسساتها في مواقيته ، حتى يتيح موارد مالية متجددة توجه إلى غيرهم من الفقراء والمساكين.

لهذا فالزكاة المرجع والملجأ لهؤلاء فيجدون العون والمساعدة دون اللجوء إلى التبرعات والإحسان من أحد مما يحفظ لهم كرامتهم ويعطي لهم الفرصة للعمل والاجتهاد من جديد ، فالإسلام يعمل على الحفاظ على كرامة الإنسان ويتضح ذلك في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (الإسراء:الآية٧٠).

٤- محاربة التسول:

التسول يعرض الإنسان للمذلة والهوان ، وهي تعتبر من المظاهر الأكثر انتشاراً في مجتمعاتنا الإسلامية في عصرنا الحالي ، حيث إنها أصبحت مهنة أو صناعة مربحة لعديد من أفراد المجتمع المسلم ، ولقد وصفتها بعض الدراسات بأنها بمثابة جريمة منظمة[1].

([1]) انظر دراسة

-Azam, Nadia: Baggary as an organized crime in Pakistan, MA, university of Kansas, United States – Kansas, 2011.

لذا تصدى الرسول ﷺ للمتسولين منذ بداية الإسلام وذلك من خلال أمرين متكاملين ، أولهما :الحث على العمل وتبيان عظيم فضله على الفرد والمجتمع.

وثانيهما: ذم هذا المسلك وتوضيح زيف مبرراته ودواعيه، إذ يدعوهم الرسول ﷺ إلى العمل والاستغناء عن الناس بقوله ﷺ "لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يغدوا إلى الجبل فيحتطب فيبيع فيأكل ويتصدق ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"[1].

وبذلك نجد الزكاة وما تقدمه من خير كبير للبشرية جمعاء ، حيث أفتى فقهاء الإسلام بأن الصانع والتاجر والزارع – الذي تنقصه أدوات الصنعة ، يجب أن يعطي من الزكاة وما يفي بذلك وما يمكنه من الاكتساب كفاية العمر، وفي عصرنا الحالي يمكن تنفيذ ذلك ببناء مصانع ومنشآت من مال الزكاة تملك للفقراء القادرين على العمل[2].

وبذلك تتجه الزكاة إلى العمل والإنتاج بدلاً من الاستهلاك ، وكذلك إعطاء الفقير والمسكين العاجز عن العمل كفايته حتى يعيش في غنى عن السؤال والمذلة ، وبالتالي فهذه مهمة أولى الأمر في المجتمع المسلم أن يعملوا على جباية الزكاة وتوزيعها على المستحقين للقضاء على هذه الظاهرة السيئة التي قد تنتج عنها أمراض اجتماعية خطيرة ، وقد وعى عمر بن الخطاب ﷺ ونوه عن هذه المسئولية وأقر بها كواجب على ولي أمر المسلمين ، إذ قال "إن الله استخلفنا على عباده ، لسد جوعتهم، ولستر

([1]) صحيح البخاري : كتاب الزكاة ، باب الاستعفاف عن المسألة ، ج ٢ ، حديث رقم١٤١٠، ص٥٣٨.

([2]) ربيع محمود الروبى: "مرجع سبق ذكره" ، ص٢٧٠.

عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم" [1].

٥- التخفيف من حدة التفاوت الصارخ بين طبقات المجتمع:

التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وسوء التوزيع آفة تصيب المجتمع وتهز كيانه وتنخر في عظامه من حيث لا يشعر ، حيث يوجد الثراء الفاحش إلى جانب الفقر المدقع ، ويوجد من يملك القناطير المقنطرة وبجواره من لا يملك قوت يومه ، ويوجد من يضع يده على بطنه يشكو زحمة التخمة وبجواره من يضع يده على بطنه يشكو عضة الجوع[٢].

لذا جاءت الزكاة لتواجه هذه المشكلة بقدر ما تسمح به حصيلتها ، وأقل ما تحققه الزكاة في هذا الشأن هو إشباع الحاجات الأساسية لمن يعيشون دون مستوى الكفاية ، وأكثر من ذلك أنها تعمل على الارتفاع بمستوى معيشة هؤلاء إلى حد الغنى لينضموا إلى زمره الأغنياء المالكين ، ولعل من أسباب نجاح نظام الزكاة أنه يعالج اختلال التوازن في توزيع الثروة ، ويقرب الفوارق الطبقية ، ويحض على استثمار الأموال والابتعاد عن الاكتناز والربا ، مما يقلل من تكديس الثروة في أيدي قلة تتحكم في الحياة الاقتصادية ، وقد تتحكم نتيجة لذلك في الأوضاع الاجتماعية والسياسية أيضاً[٣].

([١])محمد الغزلي:" ظلام من الغرب"، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص١٣٩.

([٢])حمدي عبدالعظيم: "مرجع سبق ذكره" ،ص ١٥٩.

([٣])أحمد محمد عبدالعظيم : "مشكلة الفقر ومناهج علاجها(مقارنة بالفكر الإسلامي)"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع والأربعون ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص٢٦٦.

فالزكاة في مضمونها اقتطاع من الذمة المالية للأغنياء وإضافة نقدية حقيقية إلى الذمة المالية للفقراء والمساكين ، وبذلك تقل الفوارق بين طبقات المجتمع ويتحقق من خلالها التقارب بين الشرائح المجتمعية وسيادة أجواء الأمن و الطمأنينة[1].

فإذا ما أدرك المستحقون للزكاة أن لهم حقاً معلوماً في رؤوس أموال الأغنياء التي يرونها أمامهم ، أدركوا أن هذه الأموال كأنها ملك لهم وكانوا أكثر حرصاً عليها ، وبذلك يحقق تشريع الزكاة هدفاً اجتماعياً مزدوجاً ، حيث ينتزع من قلوب الأغنياء شح النفس ويعودهم على البذل والعطاء ، وفي نفس الوقت ينتزع من قلوب الفقراء نظرة الحقد والحسد إزاء الأغنياء ، ليغرس بدلاً منها أملاً وترقباً للحصول على جزء منها هو حق معلوم أقره المشرع لهم فتسود المحبة والإخاء بين طرفي الزكاة وهما طبقتا المجتمع الرئيستين (الأغنياء والفقراء) .[2]

وهذا ما يدعوا إليه الإسلام حتى يزيل ما يكون قد تسرب في نفوس الفقراء من حقد وحسد تجاه طبقة الأغنياء.

ثالثاً: دور الزكاة فى تمويل التنمية :

إن الزكاة التزام مالي يؤديه المسلم طواعيةً عما يمتلكه من أموال ، متى توافرت شروطه فيها وعلى ذلك تعتبر الزكاة الأداة المالية التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي علاجاً لما تعانيه المجتمعات الإنسانية من اختلال في توزيع الثروة والدخل ، ومن عدم القدرة على تحقيق الاستغلال الأمثل لما قد يكون لديها من فائض ، هذا بالإضافة إلى ثباتها واستمرارها سنوياً مما

---

(1) أحمد عبدالله حسن : "مرجع سبق ذكر، "، ص ٤٠٩.

(2) المرجع السابق : ص ٤١٠.

يوفر للتنمية مورداً مالياً هاماً[1].

فالزكاة مورد تمويلي هام للعملية التنموية من حيث انتظامها ووفرة حصيلتها ، مما يجعلها ضماناً لتحقيق إستراتيجية الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية ويتضح ذلك من خلال النقاط الثلاث التالية:

أ- الزكاة مورد منتظم لتمويل التنمية

الزكاة تكليف مالي عقائدي تدخل في صميم الأعمال الإيمانية التي يقوم عليها إسلام المرء ، فهي الفريضة الواجبة بعد الصلاة مباشرة ، ومن هنا تكتسب الزكاة حرمة دينية لا تتوافر لأي نوع من أنواع الموارد المالية الأخرى ، فبينما نجد أن كافة المجتمعات ، خاصة النامية منها تلهث وراء الممولين وتتعقب المتهربين من الضرائب وترصد لذلك نسبه كبيرة من الحصيلة ، في حين أن الزكاة لا يحتاج استقضائها إلا إلى إيقاظ الضمير المسلم على الجانبين :الجهاز والممولين ، حيث إن الممول يقدم الزكاة إرضاء لله رب العالمين الذي يعبده بالصلاة والزكاة ويعبده بالعمل أيضاً لتحقيق التنمية وعمارة الأرض ، وبالنسبة لجهاز التحصيل ، فإنه بجانب الحافز المادي، يعمل على فريضة من فرائض دينه وتطبيق شرع الله[2].

([1]) نعمة عبد اللطيف مشهور: " مرجع سبق ذكره "، ص٢٣٥.

([2]) يوسف إبراهيم يوسف: "مشكلة تمويل التنمية فى العالم على ضوء المنهج الإسلامي"، بحث منشور ، المؤتمر العربي الخامس للإحصاء والحسابات العلمية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،١٩٨٠م ، ص١٣٦.

ومن هنا نجد أن الزكاة فرض واجب الأداء ، دائم بدوام المال الذي يجب فيه مما يضفى على المورد المالي صفة الاستمرارية في الانسياب ، وقد أرسى الشارع الحكيم العديد من الإجراءات التي تضمن انسياب الزكاة فى انتظام ، والتزام المسلمين كافة بإخراجها في سهولة ويسر ومن هذه الإجراءات نجد :

١- معلومية الزكاة:

حيث حدد القرآن الكريم وعاء الزكاة ، وأوضح مواقيت إخراجها ، كما عملت السنة الشريفة على تبيان نصاب ومقدار الزكاة فى كل نوع من الأموال ، فحددت تفصيلاً الأنواع الواجب إخراجها فى كل نوع من أنواع الثروة ، فيكون لهذا الوضوح واليقين أثره فى مساعدة كل من يقوم على إخراج زكاته ، على أدائها كاملة وغير منقوصة ولا يدع فرصة للتحايل أو التهرب[1].

وهذا يؤكد على انتظام و انسياب مورد الزكاة فهي تتكرر مع انقضاء كل حول قمري ومع كل حصاد ، مما يجعلها تتجدد كل عام بشكل منتظم.

٢- أيسرية أداء الزكاة:

تتميز الزكاة بالرفق في جبايتها ، فهي لا تؤخذ إلا من المال المعد للنماء ، بعد ترك ما يحتاج إليه المرء لمعاشه وعمله ، وبالتالي لا تشكل عبئاً على مؤديها ، ولا على ما يملكه من أموال يوجهها للاستثمار ، فزكاة المال لا تؤخذ إلا بعد ادخاره عاماً كاملاً وكذلك زكاة الأنعام

---

(١) نعمت عبد اللطيف مشهور : " مرجع سبق ذكر"، ص ٢٣٦.

وزكاة التجارة تؤخذان بعد عام ، مما يوفر الوقت الكافي للاتجار والاكتساب ومن ثم النماء ، وتتضح أيسرية الزكاة أيضاً في قلة النسبة المفروضة ، كما في زكاة الزروع التي تفرض بنسبه(١٠٪) من الوعاء إذا كان ري المزروعات بالمطر ودون مجهود كبير ، بينما تنخفض النسبة إلى النصف لتصبح(٥٪) للتى يتم ريها بالوسائل المختلفة [١]، وفى ذلك تشجيع على تنمية الأموال وعدم الإحجام عنها مهما زادت المشقة ، مما يضمن انتظام حصيلة الزكاة.

ب- الزكاة مورد مناسب لتمويل التنمية:

إن ما يتسم به تشريع الزكاة من اقتصاد وتوفير فى تكاليف الجباية من جهة ، وسعة الوعاء من جهة أخرى ، يوفر مورداً مناسباً لتمويل التنمية، فضلاً عن كونه منتظم التدفق ، ويتضح ذلك من خلال الآتى:

١- الاقتصاد فى تكاليف جباية الزكاة:

إن ما يضمن بقاء الزكاة مورداً وافر الحصيلة هو انخفاض نفقات الجباية إلى أقل حد ممكن ، دون إسراف أو تبذير ، حيث وضع التشريع مبادئ وقواعد لم يتوصل إليها علماء العصر إلا حديثاً ، وهى إعطاء الحوافز لمحصلي الزكاة حتى يقتصدوا في نفقات الجباية من جهة، ولينشطوا في التحصيل من جهة أخرى[٢].

فقد جعل الشارع الحكيم للعاملين عليها مصرفاً من مصارف الزكاة، ليشعرهم أنهم يقومون بعمل ديني يستحقون عليه جزءاً من

---

(١)السيد سابق: "مرجع سبق ذكر" ، ص٤١٤.

(٢) حسين حسين شحاته: "محاسبة الزكاة مفهوماً ونظاماً وتطبيقاً"، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص٣٣.

الحصيلة في دنياهم ، فضلاً عن الثواب في الآخرة مما يدفعهم إلى تقوى الله في العمل ، فعن رسول الله ﷺ أنه قال " العامل بالحق على الصدقة كالغازي في سبيل الله عز وجل حتى يرجع إلى بيته"[1].

فليس هناك حافزاً أعمق من ذلك يضمن جمع أموال الزكاة فى أمانة تامة دون أى زيادة فى نفقات الجباية ، على عكس ما نشاهده اليوم من رصد المبالغ الطائلة كحوافز للعاملين بالجهاز الضريبي المتضخم فى الاقتصاديات الوضعية وما يترتب عنه من ضياع أموال العامة دون حق أو منفعة.

لهذا يقدم نظام الزكاة مثالاً للاقتصاد فى نفقات الجباية ، سوى جزء يسير من حصيلة الزكاة ، مقابل جبايتها وهو السهم المخصص للعاملين عليها ، مما يحرر مواردها لتوجيهها إلى مصارفها الأساسية وهذا شديد الارتباط بالتنمية وإمكانية تمويلها بشكل جيد.

٢- سعة وعاء الزكاة:

فالزكاة لم تفرض على مال دون آخر ، وإنما جعلت كل الأموال خاضعة لها بغض النظر عن مالكها ، طالما كان مسلماً وطالما اتسمت بالبناء ، ولذلك أثر كبير فى تشجيع الجهد التنموي في مجالات الإنتاج المختلفة ، حيث إنه يغطى كل النشاطات اللازمة للنمو الاقتصادي كما أن الزكاة تضم إلى جانب الأموال التقليدية كل ما أستحدث وسيستحدث من أنواع الأموال واستثماراتها لو لم يكن قد جاء به نص عن رسول الله ﷺ

([1])الترمذي : كتاب الزكاة ، باب العامل على الصدقة بالحق ، المجلد الثانى ، حديث رقم ٦٤٥ ، ص١٨٥.

، وفى ذلك إسهام كبير فى زيادة حصيلتها.[1]

فالزكاة تشمل كل مال إنتاجي في المجتمع، وتحثه على الاشتراك فى عملية الإنتاج ، فتسهم كل القطاعات الإنتاجية فى تمويل التنمية ، دون أن تمثل الزكاة عبئاً على الجهد التنموي والعاملين فى التنمية ، حيث إن أنصبة الزكاة منخفضة جداً بالمقارنة بالأنظمة الوضعية.

جـ- إسهام الزكاة فى تطبيق إستراتيجية الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية:

إن الاعتماد الأساسي على التمويل المحلى ، أي انتهاج إستراتيجية الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية يتطلب توافر الموارد المحلية اللازمة لهذا التمويل ، على أن تكون هذه الموارد منتظمة التدفق حتى لا تعرض جهود التنمية للتعثر وضياع ما تم إنجازه ، ومن خلال ما تم عرضه من قبل في النقاط السابقة يتضح جلياً أن الزكاة كمورد مالي محلى تتميز بالانتظام في التدفق كل عام ، فضلاً عن وفرة حصيلتها بسبب تعدد أوعيتها المختلفة.

كما أن الزكاة مورد يكفى لتمويل كافة احتياجات أهل البلد الذي يؤخذ منه ، كما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال" إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم، بقدر الذي يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء، إذا جاعوا أو عروا ، إلا بما صنع أغنياؤهم ، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ، ويعذبهم عذاباً أليماً"[2].صدق رسول الله ﷺ.

ويتضح مما سبق أن التطبيق الأمين لفرض الزكاة ، يوفر في كافة

---

(1) نعمت عبد اللطيف مشهور : " مرجع سبق ذكر" ، ص ٢٤٢.

(2) السيد سابق: "مرجع سبق ذكر، ، ص٣٨٨.

الظروف ما يحتاج إليه المجتمع ككل ، ويستغنى به عن الاعتماد على غيره من المجتمعات ، ويؤكد ذلك على أن قصور مورد الزكاة في تحقيق هذا الاكتفاء الذاتي في موارد تنميه المجتمع الإسلامي ، إنما يرجع إلى قصور تطبيقها ، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال تفعيل دور لجان الزكاة المنوط لها تطبيق هذه الفريضة في مصر على مجتمع المسلمين بهدف إحداث التنمية المبتغاة.

ومن خلال ما تقدم في هذا المبحث يمكن القول بان تشريع الزكاة يوفر مورداً تمويلياً محلياً هاماً للتنمية من خلال:

- كونها فريضة واجبة الاستقضاء من كل مسلم حر فيما يملكه من أموال نامية ، متى بلغت النصاب.
- انتظام الزكاة سنوياً مع كل حول قمري ، أو فور تحقق النماء كما في الزروع والثمار.
- تعدد أوعية الزكاة بتعدد أنواع الأموال النامية ، مما يوسع وعاء الزكاة.
- انخفاض أنصبة الأموال التي تفرض عليها ، مما يتيح فرص النماء والاستثمار.
- ازدياد الأموال التي تفرض عليها الزكاة ، بتزايد عدد السكان ، وتزايد من يبلغون حد الكفاية خلال العملية التنموية.
- انخفاض نفقات جباية الزكاة.
- سد الكثير من ثغرات التهرب من أداء الزكاة.

- ضرورة كفاية الإقليم الذى تجمع منه الزكاة ، قبل نقلها إلى بيت مال المسلمين الرئيسي.

رابعاً: المصارف الشرعية وتعزيز الدور التنموى للزكاة :

لقد حدد الشارع الحكيم مصارف الزكاة للناس حتى يكونوا على بنيه من أمرهم ، فقال سبحانه * إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٦٠﴾ التوبة: ٦٠ (التوبة:الآية٦٠). فمن توفرت فيه صفة من هذه الصفات فهو من بنفسه في كتابه الكريم توزيع ﷻأهل الزكاة المفروضة ، ولهذا تولى الله الزكاة ، فليس لبشر بعد ذلك أن يحولها عن مصارفها الثمانية إلى مصارف أخرى.

والمصارف الثمانية هي[1]:

١- الفقير والمسكين وهما متساويان في درجة الحاجة ، والذي يرجح جانب حاجة المسكين أنه لا يسأل الناس ، فيخفى عنهم أمره.

٢- العامل على الزكاة يعطي ولو كان غنياً باعتبار أنه يعطي قدر عمله، ولو أعطى قدر عمله وحاله حال الفقر استحق مصرف الفقير أيضاً ، فيكون أخذاً للزكاة بطريقين: العمالة والفقر.

٣- المؤلفة قلوبهم سهم أغلق بابه سداً لزريعة التحايل على الإسلام ممن ليسوا أهلاً له وخاصةً في زمننا الحالي.

([1]) نادية أحمد هاشم:" مصارف الزكاة"، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ص ٤٠-٤١.

٤- في الرقاب ويمكن إعطائه للأسير في العصر الحالي حيث إن العبودية انتهت في عصرنا الحاضر نتيجة المعاهدات الدولية ، وهذا يعتبر توسيعاً للعمل بشريعة الله ﷻ و تيسيراً لقضاء الحاجات بما لا يتعارض وروح هذه الشريعة السمحة.

٥- يعطي الغارم ما يدفع مغرمه ، وهذا هو وجه الإسلام المشرق ، كما هو سائر وجوهه، للتعاون بين المسلم وأخيه المسلم، وشد الأزر عمن أثقلته الحاجة.

٦- ابن السبيل وهو الغريب عن بلده أو الفار من موطنه نتيجة حاكم جائر أو ظلم يقع عليه فترك ماله وأهله ، كاللاجئين من الدول العربية والإسلامية.

ولما كانت مصارف الزكاة السابقة واضحة المعالم ، ظاهرة للعيان محددة ماعدا مصرف "في سبيل الله" ، لذا يحاول الدارس إلقاء الضوء عليه بشكل أكثر تفصيلاً من خلال تتبع الفتاوى الصادرة عن أهل العلم والاختصاص ، وعرض آراء وأقوال العلماء وشيوخ الأزهر الشريف فيه ، وذلك بهدف توضيح إمكانية توجيه هذا المصرف لإحداث وتمويل التنمية المجتمعية لما فيه الخير لعموم المسلمين.

وينبغي قبل الحديث عن أقوال العلماء في المصرف السابع من مصارف الزكاة وهو "في سبيل الله "أن نبين أولاً المعنى اللغوي الأصلي للكلمة:

سبيل الله : الطريق الموصل إلى مرضاته ، من العلم والعمل واجتمع جمهور العلماء على أن المراد به هنا الغزو ، وأن سهم "سبيل الله" يعطي للمتطوعين من الغزاة، الذين ليس لهم راتب من الدولة[1].

وجاء في لسان العرب : السبيل ،أي الطريق ، وما وضح منه ، وفي سبيل الله ، أي طريق الهدى الذي دعا إليه ، وقوله تعالى " وأنفقوا في سبيل الله" أي في الجهاد ، وكل ما أمر به من الخير فهو من سبيل الله ، أي من الطرق إلى الله.[2].

وقال ابن الأثير: السبيل: في الأصل الطريق ، ويذكر ويؤنث ، وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله تعالى ، بآداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات ، وإذا أطلقت فهو في الغالب واقع على الجهاد حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه[3].

وبهذا البيان يتضح لنا:

١- أن المعنى الأصلي للكلمة في اللغة هو كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله تعالى بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات ، فتطلق الكلمة إذن على كل الأعمال الصالحة التي يؤديها الفرد أو الجماعة.

([1]) السيد السابق : "مرجع سبق ذكر" ، ص٤٥٢.

([2]) جمال الدين محمد الأنصاري(ابن منظور): "مرجع سبق ذكر" ، ص٤١٠.

([3])مركز البحوث والدراسات بالمبرة : "أقوال العلماء في المصرف السابع للزكاة " "في سبيل الله" ، الكويت ، ط٢، ٢٠٠٧م ، ص٢٨.

٢- أن الكلمة في الغالب إذا أطلقت فيفهم منها أن المقصود بها الجهاد ، حتى صار لكثرة استعماله فيه كأنه مقصور عليها.

ولأن الكلمة تشتمل على المعنيين السابقين ، لذا فإن العلماء قد اختلفوا في تعيين المقصود من هذا المصرف.

لذا يمكن العرض لبعض أقوال علماء الأزهر الأجلاء من علماء الشريعة الإسلامية المعاصرين في مصرف "في سبيل الله" كالتالي:

١- الشيخ /مصطفى المراغي:

وقال المراغي وهو شيخ الأزهر في الفترة ما بين(١٩٣٥- ١٩٤٥م) في مصرف "في سبيل الله": أن سبيل الله هو الطريق الموصل إلى مرضاته ومثوبته ، والمراد به الغزاة والمرابطون للجهاد ، وروي عن الإمام أحمد أنه جعل الحج في سبيل الله ، ويدخل في ذلك جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الجسور ، والحصون وعمارة المساجد ، ونحو ذلك.

والحق أن المراد ب(في سبيل الله) مصالح المسلمين العامة ، التي بها قوام أمر الدين والدولة ، دون الأفراد ، كتأمين طرق الحج وتوفير الماء والغذاء ، وأسباب الصحة للحجاج ، وإن لم يوجد مصرف آخر ، وليس منها حج الأفراد ، لأنه واجب على المستطيع فحسب[1].

٢- الشيخ /محمود شلتوت:

ويقول الشيخ شلتوت وهو شيخ الأزهر في الفترة مابين(١٩٥٨- ١٩٦٣م) أن مصرف "في سبيل الله" يشتمل على سائر المصالح التي هي

([1]) محمد مصطفى المراغي:" تفسير المراغي"، مصطفى الحلبي للطباعة ، القاهرة ، ط٢، ١٩٥٣م ، ص١٤٥.

أساس الدين والدولة ، وأولها وأحقها الاستعداد الحربي بجميع لوازمه ، حتى المستشفيات العسكرية ومد الخطوط الحديدية والقناطر ، وما إلى ذلك ، مما يعرفه رجال الحرب والميدان ، كما يدخل فيه العمل على حفظ القرآن ، وإنشاء المساجد في الأحياء التي لا توجد فيها المساجد الكافية ، ثم يقول أن المقصود بكلمة "سبيل الله" المصالح العامة التي ينتفع بها المسلمون كافة ، ولا تخص واحداً بعينه ، فتشمل المساجد ، والمستشفيات، ودور التعليم والمصانع وما إليها..... مما يعود نفعه على الجماعة[1].

٣- الدكتور/ محمد محمود حجازي:

ويفسر حجازي "في سبيل الله" بأن المراد بها هنا مصالح المسلمين العامة التي بها قوام أمر دينهم ودولتهم ، من كل خير يعود على المجموع كتسهيل العمل لكل عاطل ، وعلاج كل مريض ، وتعليم كل جاهل ، وبالأخص التعليم الديني[2].

٤- الدكتور/ عبد الحليم محمود:

وقال شيخ الأزهر عبد الحليم محمود الذي تولى المشيخة في الفترة ما بين(١٩٧٣- ١٩٧٨م) ، في مصرف "في سبيل الله" إذا كان الإنفاق في الجهاد من أوائل الأمور التي يمكن أن يعبر عنها بسبيل الله ، فإن بناء المساجد إنفاق في سبيل الله ، وإصلاحها وعمارتها وترميمها والقيام عليها

---

(١) محمود شلتوت: "الإسلام عقيدة وشريعة"، دار الشروق، القاهرة ، ط ١٦، ١٩٩٠م ، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) محمد محمود حجازي: "التفسير الواضح" ، الجزء الأول ، دار الجيل الجديد للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص٦٢٠.

بكل أنواع القيام والإشراف ، إنفاق في سبيل الله ، والمساهمة في النهوض بها تثقيفياً لأبناء الوطن واستزاده من العلم الذي طلب رسول الإسلام الزيادة منه فقال ﷺ "رب زدني علماً" العلم الذي رفع الله أصحابه درجات بقوله تعالى ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة:الآية١١) ، ويقول أن بناء المدارس إنفاق في سبيل الله، وبناء المستشفيات إنفاق في سبيل الله[1].

٥- الشيخ /جاد الحق على جاد الحق:

فقد قال شيخ الجامع الأزهر جاد الحق ومفتي الديار المصرية الذي تولى المشيخة في الفترة ما بين(١٩٨٢- ١٩٩٦م) ، أن الظاهر من الآية الكريمة هو ما ذهب إليه البعض من جواز صرف الزكاة في كل سبيل من سبل البر والخير ، سواء كان هذا الصرف على وجه التمليك أم لا ، مستدلاً بقوله سبحانه "وفي سبيل الله" على أنه يشمل جميع أوجه الخير ، مسايراً في ذلك لتفسير بعض فقهاء المذهب الحنفي[2].

ومن خلال العرض السابق لآراء بعض علماء الأزهر الشريف و الشريعة الإسلامية في مصرف "فى سبيل الله" يتضح أن الأولوية فى هذا المصرف للإنفاق على الجهاد وتجهيز الجيش المسلم ، ولكن ذلك في حالة الحرب أو الغزو الإسلامى ، أما في حالة السلم وهي الحالة التي يعيشها اليوم المجتمع المصري فيجوز الأخذ برأيهم بالإنفاق على المنافع العامة للمسلمين ، كبناء المساجد والمدارس والمستشفيات وبناء الجسور وشق

---

(١) عبد الحليم محمود أبومندور: "العبادة أحكام وأسرا"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩م ، ص ص ٣٤٤ -٣٤٥.

(٢) نقلاً عن مركز البحوث والدراسات بالمبره: "مرجع سبق ذكره"، ص١٠٥.

الترع لما في ذلك من منافع عامة لجموع المسلمين ، ومنهم من أجاز إمكانية تسهيل العمل للعاطلين ، ويعد هذا نوع من أنواع الجهاد ، خاصةً في بلد مثل مصر حيث تتفشي فيها البطالة ، مما ينتج عنها آثاراً اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة كالانحرافات الخلقية و السلوكية ، واستقطاب مخربي الفكر والدين لهؤلاء العاطلين واستخدامهم في أعمال ضد الدين والدولة.

فتوجيه جزء من أموال الزكاة إلى تشغيل الأيدي العاطلة في مجتمعنا الحالي المليء بالأمراض الاجتماعية والمهدد بالانقسام نتيجة ما تمر به الدول العربية الآن من أزمات سياسية وأخلاقية ، قد يؤدي هذا إلى إعادة تماسك المجتمع المسلم ، والى إحياء نظام تكافلي اجتماعي لا يعتمد على الصدقات التطوعية بل يعتمد على العمل والإنتاج ، من خلال تمليك صاحب الحرفة آلة حرفته وتمليك المزارع أرضاً يزرعها وتمكين التاجر من متجر يصل به إلى الكفاية له ولأسرته ، وهذه هي التنمية الحقيقة.

خاتمة :

بعد الانتهاء من عرض مجمل للجان الزكاة و أهدافها ولوائحها المنظمة والعائد الاجتماعي للزكاة ودورها في تمويل التنمية بالمجتمع المسلم ، وعرض سريع لمصارف الزكاة الشرعية مع الإشارة إلى مصرف في "سبيل الله" وآراء بعض العلماء المعاصرين في إمكانية توجيه جزء من أموال الزكاة الخاصة بهذا المصرف لإقامة بعض المشروعات التنموية لخدمة المجتمع المسلم ، ينتقل الدارس إلى فصل الإجراءات المنهجية بالباب الثاني للدراسة لعرض الخطة المنهجية للدراسة الراهنة .